الأصول البراجماتية

للصراع الأمريكى فى العراق

"دراسة فى فلسفة السياسة"

دكتور
فضل الله محمد إسماعيل
كلية الآداب بدمنهور
جامعة الإسكندرية

2005

مكتبة بستان المعرفة
طباعة ونشر وتوزيع الكتب
كفر الدوار - الحدائق بجوار نقابة التطبيقيين
☎: ٠٤٥/٢٢٢٤٢٢٨ & ٠١٢١١٥١٢٣٧

بسم الله الرحمن الرحيم

"كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ...."

"قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ سَتُغْلَبُونَ ....."

"قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ

اللّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ ...."

[سورة: آل عمران - الآيات: ١١، ١٢، ١٣]

العنوان	الأصول البراجماتية للصراع الأمريكى فى العراق
اسم المؤلف	د/ فضل الله محمد إسماعيل
رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق المصرية	١٦٤٧ /٢٠٠٥
الترقيم الدولى	I.S.B.N. 977 - 393 -010 -6
الطبعة	الأولى
الناشر	مكتبة بستان المعرفة كفر الدوار ـ الحدائق ـ ٦٧ ش الحدائق بجوار نقابة التطبيقيين تليفون: ٠٤٥/٢٢٢٤٢٢٨ الإسكندرية ٠١٢٣٥٣٤٨١٤

مقدمة

يبدأ الصراع عادة بالتعبيرات اللفظية المعادية وينتهى بالحرب بوصفها أعلى درجات العنف، ويحدث ذلك على مستوى الأفراد أو الجماعات أو الدول، وهو أحد صور الكفاح المسلح العدائى الذى تشترك فيه جهات مختلفة تتعارض فى مصالحها، مما يولد سلوكا معاديا فى أغلب الأحيان[1]. وينشأ عندما يسعى طرفان أو أكثر لامتلاك شئ واحد، أو لعب نفس الأدوار أو تحقيق نفس الأهداف[2]. وهو التفاعلات الإكراهية المكشوفة التى يمارسها طرفان أو أكثر بعضهما تجاه بعض لفرض إرادة أيهما على الآخر[3]. وفى هذا الصدد يرى البعض أن الصراع هو الوسيلة للسيطرة على الدول ومواردها[4]، فمحاولة السيطرة على الموارد أمر غالب الحدوث[5]، وهذه المحاولات ظهرت واضحة فى الصراع بين أمريكا والدول التى سيطرت عليها حديثا، ومن هنا تأتى أهمية هذه الدراسة.

كما أن الصراع على الوصول إلى مركز القوة كان وسيظل عاملاً أساسيا فى السلوك السياسى الأمريكى. وتعد القوة نتيجة مباشرة للصراع الذى تكشف عنه الاختلافات السياسية والاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والعقائدية.

وتظهر هنا مجموعة من التساؤلات تفرض نفسها على الباحث وهو بصدد الحديث عن هذا الموضوع أهمها:

---

(1) Fink, some Conceptual Difficulties in the theory of social conflict, Journal of conflict Resolution, 1968, P:431

(2) International Encyclopedia of the social sciences (New York: the Macmillan, 1986). P: 280

(3) Bercovitch, Social Conflicts and third parties strategies of conflict resolution Boulder (Colorado: Westview Press, 1989) P: 3.

(4) Raphael, D., Problems of political philosophy (London: the Macmillan press, 1976)P:31.

(5) Duverger M., Translated by Robert wagoner, the study of politics (London: Nelson, 1976) P: 109.

١- لماذا أعلنت أمريكا الحرب على العراق؟

٢- أين أمريكا من الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان؟

٣- من الذى يساعد على نشر الإرهاب والديكتاتورية والفقر فى العالم؟

٤- لقد ألقت أمريكا القبض على صدام حسين فما سر بقائها فى العراق؟

٥- ما مصير العالم وإلى أين يتجه؟ وكيف يمكن تحقيق السلام؟

لقد تسببت أمريكا فى جلب المعاناة للشعوب ومازالت تفرض بالقوة هيمنتها على العالم، كما أنها استطاعت أن تطبع هذا العصر بالطابع الأمريكى، وأن تؤثر فى أحداثه وتحولاته، وأن تعلن أنها سوف تتحرك بمفردها عندما يكون التحرك الجماعى صعباً.

ولكى تضمن أمريكا حفظ مصالحها فى المنطقة العربية بطريقة عملية، خطت خطوات سريعة، وذلك بدخولها العراق مزودة بأحدث الأسلحة وذلك لاحتلاله والسيطرة على منابع النفط العربية كلها من خلاله.

إن النظام الاستعمارى الذى تقوده أمريكا يقوم أساساً على الهيمنة الاستعمارية والتسلط الاقتصادى، ولا توجد دولة من دول الجنوب خارج هذا النظام، وتقع معظم الشركات الاحتكارية أو الشركات متعددة الجنسيات فى قلب هذا النظام، فهى التى تشرف على إدارة النظام الاقتصادى العالمى، وتحتكر التجارة الدولية، وتتحكم فى مصادر السيولة النقدية الدولية.

وقد لجأت هذه الشركات إلى اتباع كل الوسائل القانونية وغير القانونية لكى تضمن استمرار نهبها لموارد دول الجنوب وابقاء هيمنتها على الاقتصاد العالمى، ولعل السبب فى اختيار الباحث لهذا الموضوع والتركيز عليه يعود إلى إيمانه بأن هذا الموضوع أصبح حقيقة تفرض نفسها على العالم المعاصر كله. إن الصراع ظاهرة قديمة قدم التاريخ إلا أنه ازداد تعقيداً وحدة بانفراد الولايات المتحدة الأمريكية - قوة عظمى وحيدة - بقيادة العالم المعاصر.

وعلى الرغم من تعقد مشكلة الصراع الأمريكى فإن الباحث قد حاول أن يضع تصوراً متواضعاً لحل هذه المشكلة وذلك عن طريق دبلوماسية التوازن الدولى بوصفه من المبادئ المهمة لحفظ أمن كل دولة، وتحقيق ذلك عن طريق دبلوماسية التحالف، وضرورة إصلاح حال الأمم المتحدة، وتعزيز سيادة القانون الدولى.

وبعد أن وصل البحث إلى نهايته، وضع الباحث أهم النتائج التى خرج بها من بحثه، وقد اتبع الباحث فى هذا البحث المنهج التحليلى الذى رأى أنه الأنسب فى معالجة هذا الموضوع.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه الخير

إنه تعالى نعم المولى ونعم النصير

الخلفية الفلسفية للصراع البراجماتى

ظاهرة الصراع ظاهرة عامة، عرفها معظم الأفراد، والجماعات والدول فى كل الأزمنة وعبر أغلب الحضارات، فالفكر الهندى القديم رأى أن أمن الدولة ورخاءها هو الهدف الأسمى، ومن ثم فإن أى عمل تقوم به الدولة ممكن لتحقيق أهدافها[١]، وكانت هذه النظرة هى نظرة كثير من المعلمين الهندوس والبوذيين الذين أجازوا الحرب من منطلقات براجماتية. كما أن حكام الهند آنذاك عدوا الحرب ظاهرة سياسية طبيعية[٢]. ولكن هذا لا يمنع من القول إن الحضارة الهندية القديمة قد عرفت مذهب عدم الإضرار بكل المخلوقات، ويعتقد المفكرون المعاصرون أن هذا المذهب هو المصدر الفكرى لفلسفة غاندى فى العصر الحديث التى تقوم على اتباع طريق اللاعنف.

وقد عرفت الحضارة الصينية القديمة المعالجات الفكرية والفلسفية لقضية الصراع، فقد أيد بعض الفلاسفة أمثال هان فى تسو ظاهرة الصراع الدولى وعدوها ظاهرة طبيعية[٣] وذلك أن هدف الحكم هو تحقيق الخير للمجتمع[٤]. ومن ناحية أخرى حذر فلاسفة آخرون من أمثال كونفوشيوس الحكام من الدخول فى حرب عدوانية، وطالب لاوتسو Lao Tsu أن يلتزم الناس حياة البساطة لأن هذه الحياة هى الكفيلة بمنع أى نوازع شخصية شريرة ومنها اللجوء للحرب وطالب بالقضاء على ظاهرة الصراع وتحريم

---

[١] بطرس غالى، محمود خيرى عيسى، المدخل إلى علم السياسة (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية) ١٩٧٩، ص: ٢٥.

[٢] أحمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولى، دراسة فى تطور الأسرة الدولية المعاصرة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦) ص: ٧١.

[٣] أحمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولى، المرجع السابق، ص:٧١.

[٤] بطرس غالى، محمود خيرى عيسى، المدخل فى علم السياسة، مرجع سابق، ص:٢٦.

الحروب بين الدول لما ينجم عنها من مآس، اما النصر الذى يفوز به أحد أطراف الصراع فهو فى نظره مدعاة للأسف أكثر منه سبباً للابتهاج[١].

وقد أكد الواقع اليونانى فى العصر القديم الأصول البراجماتية للصراع، وتجلى ذلك فى حرب البيلوبونيز Peloponnision war التى دامت سبعة وعشرين عاما (٤٣١-٤٠٤ ق.م) بين أسبرطة وأثينا، ذلك أن قسوة الحياة دفعت أسبرطة إلى نمط من الحكم العسكرى حتى تفرض سلطانها على كل ما حولها من مدن تفوقها عدداً وخصباً وحضارة[٢].

وقد أدى هذا الواقع إلى نشأة الكثير من الأفكار التى تعبر عنه، فكان السوفسطائيون يرون أن الخبرة الحسية تختلف من فرد إلى آخر، وهذا ما عبر عنه بروتاجوراس[*] Protagoras فى قاعدته المشهودة " الإنسان مقياس الأشياء جميعاً" وبذلك وصلوا إلى مذهب ذاتى ونسبى فى الاعتقادات والأخلاق والمعرفة، وهو ما رددته البراجماتية[٣] وأخذ به الأمريكان.

وكان ثراسيماخوس وكاليكليس وكريتاكس من السوفسطائيين المنادين بنظرية "الحق للأقوى" وبحسب هذه النظرية تصبح الأخلاق والقوانين من عمل الضعفاء، وهم أغلبية أفراد المجتمع، الذين يريدون بهذه القوانين أن يكبحوا جماح الأقوياء، فيطيلون

---

[١] احمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولى، مرجع سابق، ص:٧١.

[٢] احمد صبحى، فى فلسفة الحضارة ، الحضارة الاغريقية (الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، ب ت) ص: ٥٠

[*] (٤٨١-٤١١ ق.م.)

[٣] محمد مهران، مدخل إلى الفلسفة المعاصرة (القاهرة: دار الثقافة والنشر والتوزيع، ١٩٨٢) ص: ٤٦.

الكلام عن نظريات العدالة والقانون والعرف والتقاليد وما تحكم به الأخلاق، كل هذا لغرض واحد هو السيطرة على الأقوياء وانتزاع الحق والمنفعة والسلطان من بين أيديهم[١].

إن السوفسطائيين كانوا يؤمنون بنفس ما يردده الأمريكيون اليوم من مبادئ المنفعة.

وقد طالب أفلاطون فى جمهوريته بأن يتوافر لدولته المثالية حراس من العسكريين يتولون الدفاع عن دولة المدينة ضد القوى الخارجية المعتدية لأنه لم يكن يستبعد وقوع الصراع[٢]، ورأى أن الحرب هى الحالة الطبيعية لعلاقات كل جماعة من الجماعات السياسية بجماعة أخرى[٣].

---

[١] راجع فى ذلك:

- محمد على ابو ريان، تاريخ الفكر الفلسفى، جـ١، الفلسفة ليونانية من طاليس إلى افلاطون (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٠) ص: ١١٦.

- محمد على محمد، على عبد المعطى محمد، السياسية بين النظرية والتطبيق (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٤) ص: ٦١.

- إرنست باركر، النظرية السياسية عند اليونان، ترجمة لويس اسكندر (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، ١٩٦٦) ص: ١٣٢.

- George Sabine and Thomas thrson, Ahistory of political theory, fourth edition (Tokyo: Holt saunders, 1981) P: 43.

- William Ebenstein, Great Political thinkers (Illnois: Dryden press, 1969) P:13.

[٢] احمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولى، مرجع سابق، ص: ٧١.

[٣] احمد سويلم العمرى، العلاقات السياسية الدولية فى ضوء القانون الدولى العام (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ب ت) ص(٤).

أما أرسطو فقد توقع هو الآخر وقوع الصراع الدولى، ومن ثم فقد رأى أن يكون موقع الدولة ملائماً لصد الغارات الخارجية، بحيث يسمح - هذا الموقع - للسكان أن يخرجوا منها بسهولة فى حالة الحرب، وأن يكون شاقاً على الأعداء فى الدخول إليها أو حصارها[١].

ورأى أن يتوفر فى المدينة مياه كثيرة، وينابيع طبيعية، فإن لم يتحقق ذلك ينبغى أن تحضر صهاريج واسعة ومتعددة لحفظ مياه المطر حتى لا يعوزها الماء البتة إذا ما انقطعت وسائل الاتصال بالخارج فى أثناء الحرب. ويجب أن تحاط المدينة بالمعاقل والأسوار العالية، وأن تكون جديرة بصد كل هجوم وخاصة وسائل الفن الحربى الحديث. إن الهجوم لا يغفل أية وسيلة للنجاح فيجب على الدفاع، من جانبه، أن يبحث ويدير ويخترع وسائل جديدة... وهذه الأسوار يجب - من مسافة إلى أخرى وفى المواضع المناسبة - أن يكون لها أبراج وحراس[٢].

وإذا كان أرسطو قد ذهب إلى لعنة الحرب واستهجن قيام الدولة على الحرب والغزو والاحتلال، وعد ذلك دليلاً على عدم كفاية قدرات الدولة من الناحية الاقتصادية، مما يجعلها تغير على جيرانها طلباً لإمكانات أخرى[٣]، فإنه قد رأى أن هذه وسائل مشروعة للتملك ولكنها ليست مشروعة إلا لطائفة من البشر، هم الإغريق فالبشرية فى نظر أرسطو تنقسم إلى سادة وعبيد، اليونانيون وحدهم هم السادة الذين يتمتعون بحق

---

[١] على عبد المعطى محمد، الفكر السياسى الغربى (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٠) ص: ٦٧.

[٢] أرسطو، السياسة، ترجمة أحمد لطفى السيد، (القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٧) ص: ٩٩.

وكذلك،

على عبد المعطى محمد، الفكر السياسى الغربى، مرجع سابق، ص: ٦٨.

[٣] عبد الرحمن خليفة، مقالات سياسية (الإسكندرية دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥) ص:٣٢١.

السيطرة والقيادة والتوجيه، أما ما عداهم فهم برابرة أو عبيد، لا عقل لهم، ولا يتمتعون إلا بحق واحد هو حق الطاعة والخضوع[١]، وهذه النظرة قد لا تكون غريبة على مسامعنا الآن فى القرن الحادى والعشرين.

ومما يؤكد نزعتى الاستعلاء والمنفعة عند أرسطو قوله "... من أجل ذلك كانت الحرب هى أيضاً بوجه ما وسيلة طبيعية للكسب... فتلك حرب قضى الطبع نفسه بمشروعيتها"[٢]. كذلك فإن أرسطو بتركيزه على التجربة بوصفها مكوناً ضرورياً من مكونات المعرفة، وعلى الجزئى المتعين على أنه هو الواقع قد وجه انتباه الكثير من المفكرين اللاحقين إلى الحس المشترك وبصورة بعيدة عن النزعة المتطرفة التى ارتبطت بأفلاطون[٣].

وقد ظهر فى اليونان القديمة قوة إقليمية عظمى هى الدولة المقدونية، قادها الملك فيليب والد الاسكندر، وحينما تولى الإسكندر الحكم بدأ الصراع باجتياح الدول اليونانية الأخرى وبدأ فى غزو بلاد الشرق فارس والهند ومصر، وحقق انتصارات عسكرية وسياسية[٤].

---

(١) على عبد المعطى محمد، الفكر السياسى الغربى، مرجع سابق، ص: ٦٣.

(٢) ارسطو، السياسة، ك١، ب١، ف٨. وكذلك على عبد المعطى محمد، الفكر السياسى الغربى، مرجع سابق، ص: ٦٢.

(٣) محمد مهران، مدخل إلى الفلسفة المعاصرة، مرجع سابق، ص: ٤٦.

(٤) مصطفى النشار، ضد العولمة (القاهرة: دار قباء، ١٩٩٩) ص: ٤٩.

وقد أسهم أبيقور[*] وتلاميذه فى وضع أسس الفلسفة البراجماتية فى ابتعادهم عن القول التقليدى بالصدق المطلق، أو الحقيقة المطلقة، ذلك لأن الحقيقة الفلسفية بالنسبة للأبيقورى هى تلك التى تحقق وظيفة عملية لاصلاح حال المعتقد بها وذلك بتخفيف الألم إلى أدنى حد، والوصول به إلى أقصى درجات اللذة. وعلى ذلك فالأبيقوريون يتصورون التفلسف بصورة نشاط عملى، بصورة اختيارات حصيفة للوسائل المؤدية إلى الغايات، وهم فى هذه الناحية يعدون الأسلاف المباشرين للبراجماتيين[1] الذين يعدون - هم الآخرون - الأسلاف المباشرين للأمريكان.

وإذا انتقلنا إلى العصر الرومانى نجد أن الأفكار والمبادئ والنظريات السياسية جاءت معبرة عن الظروف والملابسات التى واكبت الحضارة الرومانية، فلقد كانت روما فى بداية أمرها دولة ذات نظام يقوم على حكم ملكى وتتركز السلطة فيه فى يد فئة قليلة من الأسر الأرستقراطية، وحينما تأسست الجمهورية شهدت صراعات طبقية حادة انتهت بانصهار الطبقات فى طبقة واحدة هى طبقة المواطنين الرومانيين[2]، وحينما استقرت أمور الجمهورية فى الداخل، واستتبت أوضاعها، وازدهرت أركانها، اتجهت نحو الصراع بالتوسع الخارجى، فبدأت تضم إليها العديد من المدن الإيطالية، مما مكنها من إقامة الإمبراطورية الرومانية التى تخضع لحكم مركزى، ولكنها تنقسم إلى إمارات يتولى حكم كل منها حاكم رومانى، واتسع نطاق الصراع الخارجى للإمبراطورية الرومانية، فاضطرت إلى التعامل مع كثير من الشعوب والأجانب، وكان من الضرورى تشييد مبادئ وأحكام تحدد

(*) (٣٤١-٢٧٠ ق.م)

(1) محمد مهران، مدخل إلى الفلسفة المعاصرة، مرجع سابق، ص: ٤٦.

(2) على عبد المعطى محمد، الفكر السياسى الغربى، مرجع سابق، ص: ٩٠.

علاقات المواطنين بالأجانب الذين لا يخضعون لقانون روما، فظهر ما يعرف "بقانون الشعوب" الذى يطبق على جميع الشعوب[١].

وقد حرصت روما على إنشاء جيش قوى رغبة منها فى السيطرة الكاملة على الإمبراطورية، ولصد غارات البرابرة على الحدود من ناحية أخرى.

وفى العصور الوسطى المسيحية انقسم المسيحيون إلى فريقين، الأول يعتنق مذهب السلام ويرى وجوب تطبيقه بصفة مطلقة إستناداً إلى تأكيد السيد المسيح على نبذ استخدام القوة، والثانى يرى أن الانجيل لم يمنع صراحة استخدام القوة العسكرية وأن قانون الحب الذى جاءت به المسيحية لم ينسخ Abrogat قانون القوة فى الحياة البشرية[٢].

وكانت وجهة نظر بعض آباء الكنيسة سواء فى الشرق أو فى الغرب أن الحرب وجدت علاجاً لخطيئة الإنسان تماماً كوجود الحكومة، والحرب فى نظرهم أداة لإقامة العدالة بين البشر، وفى هذا الإطار تصبح عملاً خيراً وليس عملاً شريراً، واعتقد بعض أباء الكنيسة أن الفرد المسيحى إذا لم تتوافر لديه القوة التى تدرأ عنه العدوان سوف يرتد إلى الفساد، وأن من حق الدولة أن تلجأ لاستخدام القوة إذا شعرت بوجود تهديد لها[٣].

---

[١] نفس المرجع، نفس الموضع.

[٢] أحمد فؤاد رسلان نظرية الصراع الدولى مرجع سابق ص: ٧٢.

[٣] نفس المرجع، نفس الموضع.

ويعد القديس أوغسطين أول من كتب في مشروعية الحرب خلال القرن الخامس الميلادى، وأوضح شروط هذه الحرب، ورأى أن الإنسان قد يواجه بموقف لا يجد خياراً آخر سوى اللجوء للحرب "الحرب أو الهزيمة" وهى ضرورة محزنة فى نظر الناس ذوى المبادئ، ولكنها افضل من سيطرة الأشرار على انصار العدالة. وقد قدم سانت إمبروز فى نفس الفترة من العصور الوسطى مبررات لجوء الدولة إلى الحرب وأوضح أن الدولة ليس من حقها فقط اللجوء للحرب ولكن - فى ظروف معينة - عليها التزامات أخلاقية لتحملها[١].

وقد نادى القديس توما الاكوينى فى القرن الثالث عشر الميلادى بفكرة الحرب العادلة Just war، وهى التى يعلنها الأمير صاحب السلطة العليا ويوجهها ضد شعب ارتكب ظلماً نحو شعب آخر، ولم يشأ أن يرفع هذا الظلم، ويرى ضرورة خلو الحروب من كل طمع ووحشية وإلا فسدت النية التى يجب أن تكون لتحقيق السلام وقمع الأشرار، أما الحرب غير العادلة فهى التى تقوم بقصد اغتصاب إقليم أو اعتداء على حق دولة[٢].

وقد شهدت بدايات العصر الحديث تطوراً لفكرة الصراع على يد مكيافيللى، الذى أصدر توصياته إلى الحكام باستخدام الحرب وسيلة لتحقيق أهداف الدولة ومصالحها، وأكد أن استخدام القوة بكل مكوناتها الاقتصادية والنفسية والعسكرية هى إحدى الضرورات لمواجهة النقائص الاخلاقية لدى البشر[٣]. ونادى بقيام الدولة على الحرب والغزو

---

[١] نفس المرجع، نفس الموضع.

[٢] نفس المرجع، ص:٧٣.

[٣] احمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولى، مرجع سابق، ص: [illegible]

الخارجى حتى يساعد ذلك على اتساع رقعتها الجغرافية، وأن إيطاليا لا يمكن توحيدها إلا عن طريق القوة والعنف[١].

وكذلك تحدث هوبز عن حالات الصراع التى تحدث بين الأفراد والجماعات والتى تسبق إقامة الدولة، وتحدث هيوم عن الوسائل السلمية التى تعقب عمليات الغزو العسكرى، وقد قامت فلسفة هيجل على أن التاريخ ما هو إلا نتيجة للصدام الديالكتيكى بين الأفكار، وقد رأى أن الدولة واقع مطلق فى التاريخ، وجاء تمجيده للحرب والصراع بين الدول بقدر ما تحقق هذه الظاهرة هدف الوحدة القومية، ورأى أن الحرب والصراع الدولى يؤديان إلى تدعيم الصحة الأخلاقية للأمم تماماً كما تحفظ الرياح للبحر نظافته، فالهدوء المستمر لابد أن يظهر الشوائب[٢].

ورأى نيتشه أن الحرب بين الدول تقوم بدور لا غنى عنه فى تقدم وتطور الحضارات، وانتقلت أفكار نيتشه إلى بعض المفكرين الغربيين من أمثال وليم جيمس الذى قدم ما يعرف بالتوازن الأخلاقى للحرب، وجاءت المدرسة الداروينية بمفهوم البقاء للأصلح فلعبت دوراً مهماً فى صياغة الفكر الغربى وانعكست فى كتابات المفكرين الذين راوا أن عملية الانتقاء تتم من خلال القوة والصراع[٣].

أما ماركس فقد أكد أن الدولة خلقتها الطبقة المسيطرة على العمليات الاقتصادية، والتى تستخدمها وسيلة لاستغلال الطبقات الكادحة لصالح هذه الطبقة

---

[١] عبد الرحمن خليفة، ايديولوجية الصراع السياسى، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩١) ص: ٧٥.

[٢] احمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولى،مرجع سابق، ص:٨٤.

[٣] نفس المرجع، ص: ٨٥.

المسيطرة[١]، وقد فسر ماركس الصراع الدولى بوصفه إمتداداً طبيعياً لظاهرة الصراع الطبقى، وقدم لينين نظرية الاستعمار بوصفها أعلى مراحل الرأسمالية، على أنها السبب المباشر والوحيد للصراع الدولى وجعل القضاء على الرأسمالية شرطاً لتحقيق السلام الدولى[٢]

أما وليم جميس فيؤكد أن التفكير من أوله إلى أخره، وفى كل حالة من حالاته هو من اجل "الفعل" وليس تصورنا لأى شئ ندركه عن طريق الحس سوى ذريعة يراد بها تحقيق غاية من الغايات[٣] . أما بيرس فلا يؤمن إلا بما تظهره التجربة من نتائج "مباشرة" كما يحدث فى التجارب الكيميائية فى المعمل[٤] .

وقد شارك جون ديوى زميليه – بيرس وجميس – فى المبدأ العام للبراجماتية، وهو أن صحة الفكرة تقاس بمقدار ما يترتب عليها من فائدة، وما الأفكار إلا مجرد (خطط للعمل)[٥].

هذه فكرة مبسطة عن الخلفية الفلسفية للبراجماتية كما ظهرت وتطورت فى الولايات المتحدة دون الدخول فى الكثير من التفصيلات حيث إن هناك مجالات كثيرة تشمل العديد من أوجه النشاط الاجتماعى والسياسى الأمريكى المعاصر، ويكفينا أن نقف

---

[١] عبد الرحمن خليفة، ايديولوجية الصراع السياسى، مرجع سابق، ص: ١٨٦.

[٢] احمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولى، مرجع سابق، ص: ٨٦.

[٣] محمد مهران، مدخل إلى الفلسفة المعاصرة، مرجع سابق، ص: ٦٢.

[٤] نفس المرجع السابق، ص: ٦٧.

[٥] نفس المرجع السابق، ص: ٦٩.

قليلاً عند الموارد الاقتصادية ودورها فى الصراع الأمريكى ومدى الهيمنة الأمريكية الاقتصادية والعسكرية لنعرف إلى أى مدى كان الصراع الأمريكى أساسه براجماتى.

الموارد الاقتصادية ودورها فى الصراع

منذ بدء الخليقة ومع ظهور الملكية بدأت الحرب على الموارد، وهذا ما أكده كاليفى هولستى الذى رأى أن الصراع على الموارد هو العامل الأساسى فى قيام الحروب بين الدول[١] وأسباب الصراع على الموارد يمكن إرجاعها إلى أن وسائل الإنتاج قاصرة على سد وإشباع جميع حاجات الإنسان، مع اختلاف فى درجة القصور أو الندرة من مجتمع إلى آخر، ومن زمن إلى آخر فى نفس المجتمع، كما أن حاجات الإنسان متعددة متجددة متباينة متزايدة مع مرور الزمن، ومما يعقد من مشكلة أشباع الحاجات، ويصعب الوصول إلى حل ملائم لها أن أهميتها وترتيبها يختلف عند الأفراد باختلاف مستويات معيشتهم وأذواقهم وأعمارهم ومستوى ثقافتهم وتعليمهم[٢].

ويزيد من عمق الصراع أن وسائل الإنتاج وكذلك السلع والخدمات تصلح كل منها لاستعمالات كثيرة متباينة، مما يستوجب المفاضلة بين الاستعمالات والحاجات المختلفة وتقديم بعضها على بعضها الآخر[٣].

---

[1] Holsti K., Peace and war Armed Conflicts and International order (1648-1989) (Cambridge: Cambridge, U.P.U.K., 1990) P: 318.

[٢] عبد الرحمن خليفة، ايديولوجية الصراع السياسى، مرجع سابق، ص: ٧٩.

[٣] محمد محروس إسماعيل وآخرون، مقدمة فى الاقتصاد (بيروت: دار النهضة الاعربية، ١٩٧٢) ص: ٥٠.

إضافة إلى ذلك فإن هناك صلة بين الموارد الاقتصادية وحالات الصراع، فقانون العرض والطلب مثلا لا يصدق بشكل تام إلا فى سوق تسودها المنافسة الحرة أى لا أثر فيها لأى مظهر من مظاهر الاحتكار، ويكون كل فرد من البائعين أو المشترين مسيراً بعامل المصلحة المادية الفردية، وهذه مقدمات طبيعية للصراع حول الفرص المحدودة التى تتيحها أمكانات المجتمع[١].

ويؤكد الدكتور على الدين هلال الميزة التنافسية فى التسعينيات نتيجة العلمية والتكنولوجية وما ارتبط بها من تقسيم للعمل الدولى، فقد غيرت كثيراً من موازين القوى الاقتصادية وطرحت معايير جديدة لهذه القوة فالموارد الطبيعية لم تعد هى الركيزة الأساسية للقدرة الاقتصادية للدولة على المنافسة فى المجال الدولى، بل قدرة المؤسسات الاجتماعية على تنظيم هذه الموارد وتعبئتها التى تولدها المنافسة فى الأسواق الدولية[٢].

إذن لكى تؤدى الموارد الطبيعية دورها فى الصراع الدولى فإن ذلك يتوقف على مدى الاستخدام البشرى لها فى تحويلها من مصادر ساكنة إلى موارد متحركة[٣].

---

[١] يوسف محمد رضا، دراسات فى الاقتصاد السياسى (بيروت: منشورات المكتبة العصرية، بدون) ص: ٤٠.

[٢] على الدين هلال، النظام الدولى الجديد: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، عالم الفكر، الكويت، المجلد ٢٣، العدد ٣، ٤، ١٩٩٥، ص: ١٩.

[٣] حسن بكر، الموارد كأحد مصادر الصراع الدولى، مرجع سابق، ص: ٢٨٤.

الصراع الاقتصادى الأمريكى المباشر

إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعد أقوى دول العالم الآن، فهى توظف قدراتها وإمكاناتها الاقتصادية والعسكرية لفرض هيمنتها على العالم[1] كما أن الولايات المتحدة هى الدولة التى تتصدى بكل قوة وبكل الأساليب القمعية لحركات التحرر الوطنى، وتعادى الحكومات الوطنية، وتجهض رغبة الشعوب فى الحصول على استقلالها الكامل وتحقيق تنمية مستقلة بعيدة عن تدخلات الشركات الاحتكارية الدولية[2].

فمن المعروف أنه قبل أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها دعت الولايات المتحدة الأمريكية حلفاءها لمؤتمر عقد فى مدينة "بريتون وودز" عام ١٩٤٤ للتفكير فى الأسس التى سيدار على أساسها النظام الاقتصادى العالمى.

وقد سيطرت على سير أعمال المؤتمر توازنات القوى التى نجمت عن الحرب، فكان من الطبيعى أن تصوغ أمريكا معالم النظام بما يحقق مصالحها[3].

وقد تمخض عن هذا المؤتمر ميلاد عدد من المؤسسات تشكل فى مجملها الركائز التى يقوم عليها النظام الدولى، وهى:

- صندوق النقد الدولى: ويقوم بدور الحارس على النظام النقدى العالمى.
- البنك الدولى: ويعمل على تخطيط التدفقات المالية طويلة الأجل.

---

[1] عبد الخالق عبدالله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والأداب، ١٩٨٩) ص: ١٨٠.

[2] هارى ماجدوف، الامبريالية: من عصر الاستعمار حتى اليوم (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١) ص:٤٤.

[3] عمرو عبد الكريم، العولمة، عالم ثالث على أبواب قرن جديد (القاهرة: دار النار الجديدة للنشر والتوزيع، ١٩٨٨) ص: ٣٩.

- الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة: التى تعرف باسم الجات والتى تهدف إلى تمكين الدولة العضو من النفاذ إلى الأسواق لباقى الدول أعضاء الاتفاقية[١].

إن النظام الاستعمارى الذى تقوده الولايات المتحدة يقوم أساساً على التسلط الاقتصادى، ويتفرع من هذا النظام الرأسمالى العالمى كل الأنظمة العالمية الفرعية الأخرى، كالنظام النقدى العالمى، والنظام التجارى العالمى، والنظام السياسى العالمى، وهى جميعها أنظمة استغلالية تعزز هيمنة أمريكا على العالم كله[٢].

إن النظام الاقتصادى الأمريكى هو من الشمول بحيث لا توجد دولة من دول الجنوب خارج نطاق هذا النظام، وقد تبنى الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر خلال السنة الأخيرة من حكمه مبدأ التدخل المباشر فى المناطق الحساسة من العالم - خاصة الاستراتيجية المهمة مثل مناطق البترول العربى - فيما عرف بمبدأ كارتر[٣]. وتقع معظم الشركات الاحتكارية أو الشركات متعددة الجنسيات فى قلب النظام الأمريكى فهى التى تشرف على إدارة النظام الاقتصادى العالمى، وتحتكر التجارة الدولية والتقنيات الحديثة، وتتحكم فى مصادر السيولة النقدية الدولية، وتسيطر على وسائل الاتصال والإعلام[٤].

لقد استطاعت هذه الشركات الاحتكارية بأساليبها المختلفة أن تحول اقتصاديات دول الجنوب إلى فريسة سهلة لابتزاز أقصى الأرباح، حيث بلغ إجمالى ما استنزفته فى

---

[١] نفس المرجع، ص: ٤٠.

[٢] عبد الخالق عبدالله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، مرجع سابق، ص: ١٨١.

[٣] صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الافريقى (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والأداب، ١٩٨٢). ص: ٢٥٠.

[٤] هربرت ا. شيللر، المتلاعبون بالعقول، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: دار المجلس الوطنى للثقافة والفنون والأداب، ١٩٨٦)

الربع الأول من عقد الثمانينيات ١٤٠ ألف مليون دولار. وتلجأ هذه الشركات إلى اتباع كل الوسائل القانونية وغير القانونية لكى تضمن استمرار نهبها لموارد دول الجنوب وإبقاء هيمنتها على الاقتصاد العالمى[1]. وهذه الشركات هى فى الأساس - كما يقول بول سويزى - أداة أمريكية تهدف إلى تعزيز هيمنة الولايات المتحدة على الدول ذات الموارد، وكذلك على المستعمرات الجديدة التابعة والواقعة فى أطراف النظام الاقتصادى العالمى[2].

ولقد استطاعت أمريكا أن تربط دول العالم الفقيرة ماليا بواسطة شبكتين متداخلتين ومتكاملتين هما برامج المساعدات والمعونات والهبات المالية السنوية، وبرامج الديون الخارجية واللتين تحققان فى جوهرهما أهدافا اقتصادية وسياسية وعسكرية استعمارية.

ويرى هارى ماجدوف[3] أن المساعدات والمعونات والهبات المالية التى تقدمها الولايات المتحدة لدول الجنوب تحقق خمسة أهداف استعمارية هى:

١- الترويج للسياسات العسكرية والسياسية للولايات المتحدة على الصعيد العالمى.

٢- زيادة فرص الاستثمارات للشركات الأمريكية وإملاء سياسة الباب المفتوح من أجل الوصول إلى مصادر المواد الخام.

---

[1] فالنتين سسينين وآخرون، النظام الاقتصادى الدولى الجديد بين أنصاره وخصومه (القاهرة: دار الثقافة الجديدة) ص: ٣٧. ونقلاً عن عبد الخالق عبدالله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، مرجع سابق، ص: ١٨٢.

[2] بول سويزى، الشركات متعددة الجنسيات والمصارف، فى كتاب مايكل تانزر وآخرون، من الاقتصاد القومى إلى الاقتصاد الكونى، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١) ص: ١٣٣. نقلاً عن عبد الخالق عبدالله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، مرجع سابق، ص. ١٨٣.

[3] هارى ماجدوف، الامبريالية: من عصر الاستعمار حتى اليوم (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١) ص: ٢١٢، ونقلاً عن عبد الخالق عبدالله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، مرجع سابق، ص: ١٨٤.

٣- ربط النمو الاقتصادى فى البلاد المتلقية لهذه المعونات بالنظام الرأسمالى العالمى.

٤- تحقيق مكاسب اقتصادية مباشرة للشركات الأمريكية الاحتكارية وتسهيل معاملاتها التجارية وزيادة فرص استثماراتها عالمياً.

٥- زيادة اعتماد الدول المتلقية لهذه المساعدات والمعونات على أسواق وسلع الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد انخفض معدل ما تقدمه أمريكا من معونات - خلال عقد التسعينيات - إلى الدول النامية، كما أن الاستثمارات الخاصة بأمريكا قد فاقت مجموع المساعدات المالية[١].

أما برامج الديون الخارجية فهى بلا شك أكثر خطورة من برامج المساعدات والمعونات والهبات المالية حيث يتم استخدامها أحد أهم وأحدث وسائل الاستنزاف المالى والنقل المعاكس للموارد المالية من الجنوب وتفريغه من رأس ماله.

لقد تزايدت الديون الخارجية المستحقة على دول الجنوب بصورة مذهلة خلال العقود الثلاثة الماضية بحيث لم تعد هذه الدول قادرة على سداد هذه الديون المتراكمة، بل إن بعضاً من هذه الدول بدأ يمتنع عن دفعها واضطر إلى إعلان إفلاسه[٢]. كما أصبحت دول أخرى من الدول الفقيرة فى وضع تستدين فيه أموالاً جديدة من أمريكا لمجرد دفع ديون

---

[١] هانس بيتر مارتينى، هارالدشومان، فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عباس على، سلسلة عالم المعرفة، ٢٣٨ (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨) ص: ٦٠.

[٢] تحولت ديون الجنوب إلى ازمة مالية عالمية عندما أعلنت المكسيك فى اغسطس ١٩٨٢ أنها عاجزة عن دفع فوائد ديونها التى بلغت ٨٠ ألف مليون دولار، وبعد هذا الإعلان المكسيكى بسنة واحدة أعلنت اثنتان وأربعون دولة أخرى من دول الجنوب عن عدم قدرتها على دفع مستحقات ديونها. عبد الخالق عبدالله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، مرجع سابق، ص: ١٨٥.

قديمة لأمريكا، وتم احتواؤها فى حلقة دائرية من "الديون من أجل فوائد الديون" وتعرف هذه الحلقة الدائرية "بفخ الديون" الذى تستعيد من خلاله أمريكا هيمنتها على الدول الفقيرة[١].

لقد ارتفع المجموع الكلى لمديونية الدول النامية، على الرغم من كل ما تقدمه أمريكا من تعهدات على أنها ستتخذ الخطوات اللازمة لشطب نسبة كبيرة من هذه الديون، ففى عام ١٩٩٦ ارتفعت هذه الديون لتصل إلى ١,٩٤ ألف مليار دولار، أى أنها ارتفعت إلى ضعف ما كانت عليه قبل عشرة أعوام[٢].

الهيمنة الاقتصادية الأمريكية

إن نهب أمريكا واستغلالها لموارد دول الجنوب لم يتوقف مطلقاً منذ بدأ الغزو الاستعمارى، واستنزاف ثروات الجنوب مازال قائماً ومستمراً بأشكال متنوعة، واضحة أحياناً ومستترة أحياناً أخرى، وما إغراق دول الجنوب بالديون الخارجية سوى شكل واحد من أشكال الاستغلال الاستعمارى - وإن كان ليس هو الشكل الوحيد - فدول الجنوب تعانى كذلك من استمرار هيمنة أمريكا الكاملة على التجارة الدولية وعلى الموارد الطبيعية والخامات المعدنية وخصوصاً الخامات المولدة للطاقة كالنفط والغاز[٣].

---

[١] رمزى زكى، أزمة الديون العالمية والامبريالية الجديدة: الآليات الجديدة لإعادة إحتواء العالم الثالث، مجلة السياسة الدولية، عدد ٨٦، أكتوبر، ١٩٨٦، ص: ٦٣. ولمزيد من التفصيل راجع: رمزى زكى، الديون والتنمية (القاهرة: المستقبل العربى، ١٩٨٥).

[٢] هانس بيتر مارتينى، هارالد شومان، فخ العولمة، مرجع سابق، ص: ٦١.

[٣] عبد الخالق عبدالله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، مرجع سابق، ص: ١٩٢.

إن القسم الأكبر من المواد الخام الصناعية كالألومنيوم والكوبالت والنحاس والحديد والرصاص والمطاط الصناعي والنيكل والفوسفات والقصدير والزنك والمنجنيز إضافة إلى البترول والغاز الطبيعي موجود في دول الجنوب، وتعتمد دول الجنوب اعتماداً كلياً على هذه المواد الأولية، فهي تشكل حوالي ٨٠٪ من صادراتها وهي مصدر أساسي من مصادر دخلها ومصادر حصولها على العملات الأجنبية، لكن رغم غنى دول الجنوب بهذه الخامات ورغم محوريتها بالنسبة لاقتصادياتها فإنها لم تستكمل بعد تحرير هذه الثروات الطبيعية من السيطرة والهيمنة الأمريكية[١].

كذلك فإن دول الجنوب نتيجة افتقارها إلى التقدم العلمي والإمكانات التكنولوجية لم تتمكن من استغلال هذه المصادر والحصول على العائد المناسب والسعر الملائم لها، وذلك لشدة تعرض أسعار هذه المواد الأولية للتقلبات العنيفة في الأسواق العالمية واستمرار انخفاضها النسبي إزاء أسعار السلع المصنعة.

ولقد ظلت هذه الخامات عرضة للاستغلال الأمريكي الذي استغل الظروف الاقتصادية والتكنولوجية لدول الجنوب لترسيخ هيمنته الاقتصادية المباشرة على هذه الثروات، حيث بلغت قيمة الاستثمارات الأمريكية حوالي ٣٥ ألف مليون دولار في مجالات التعدين التي شهدت نمواً هائلاً يوازي ١٣٪ سنوياً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية[٢].

إن دول الجنوب هي التي تنتج المواد الأولية، بيد أن أمريكا هي التي تهيمن عليها، وهي التي تديرها وتستخدمها وتصنعها ثم تعيد تصديرها وتسويقها إلى دول الجنوب،

---

[١] نفس المرجع، نفس الموضع.

[٢] مايكل تانزر، التسابق على الموارد (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١) ص: ٢٠.

لذلك فإنه فى الوقت الذى يفقد فيه الجنوب تدريجياً ثرواته الطبيعية ويتخلى عن رأس ماله ويزداد فقراً، تضاعف أمريكا ثرواتها وتحقق تقدمها وتزداد غنى ورفاهية، إن الفجوة بين الشمال والجنوب كان من المأمول أن تضيق ولكنها تزايدت يوماً بعد يوم[١].

وقد اتخذ النفط فى الآونة الخيرة موقعاً ارتكازياً فى سياق الصراع الأمريكى مع دول الجنوب، وتحول الصراع على البترول إلى مواجهة اقتصادية ودبلوماسية وإعلامية شاملة بين أمريكا ودول الجنوب[٢].

وعلى الرغم من كل الدعاوى الأمريكية التى تحاول أبعاد شبح النفط عن أسباب صراعها قديماً وحديثاً مع دول الجنوب فإن الواقع العملى يؤكد أن هذه الدول لو كانت تصدر سلعاً أخرى - ليس لها نفس القيمة - لما كان لها مكاناً فى أجندة السياسة الخارجية الأمريكية[٣]. فالنفط لم يعد مجرد سلعة تجارية عابرة، فقد أصبح الآن أهم سلعة فى التجارة الدولية.

ونتيجة لاتساع استعمالات النفط فى الحياة المعاصرة، ونتيجة محوريته بالنسبة لاقتصاديات دول الشمال والجنوب معاً، فقد تحول إلى سلعة استراتيجية أكثر مما هو سلعة

---

[١] إسماعيل صبرى عبدالله، العولمة والاقتصاد والتنمية العربية، مقال ورد ضمن كتاب العرب والعولمة (بيروت: مركز دراسات الوحدة، ١٩٩٨) ص: ٣٦٧.

[٢] عبد الخالق عبدالله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، مرجع سابق، ص: ١٩٥.

[٣] سعيد اللاوندى، وفاة الأمم المتحدة، أزمة المنظمات الدولية فى زمن الهيمنة الأمريكية (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤) ص: ١٨٣.

تجارية، كما أصبحت الاعتبارات السياسية أكثر تحكماً فى النفط من الاعتبارات التجارية أو الاقتصادية البحتة[١].

ولقد كتب المفكر الأمريكى ناعوم تشوميسكى يقول: "إن النفط بوصفه مورداً رئيساً من موارد الطاقة، يعد محركاً أساسياً للسياسة الأمريكية، لذلك تحرص واشنطن على إخضاع منطقة الخليج - الغنية بالنفط - للسيطرة الفعلية الأمريكية وعدم السماح لأى قوة محلية - مستقلة - أن يكون لها تأثير كبير على إنتاج النفط وتحديد أسعاره[٢]".

وإذا كانت دول الشمال هى أكثر دول العالم استهلاكاً للنفط[*]، فإن الولايات المتحدة أكثر دول الشمال استهلاكاً للنفط على الإطلاق، حيث تستهلك حوالى ١٨ مليون برميل من النفط يومياً، فهى لا تستهلك الكثير فقط وإنما تهدر الكثير أيضاً[٣]، ويكمن السبب فى الإهدار الشديد للنفط إلى سعره الرخيص نسبياً، حيث كان سعر النفط إلى وقت قريب أرخص من سعر أى سلعة أولية أخرى فى التجارة الدولية،لذلك كان النفط بسعره الرخيص وإنتاجه الوفير وراء انتعاش الاقتصاد الأمريكى حيث كانت الشركات النفطية الاحتكارية هى المهيمنة كلياً على الصناعات النفطية فى العالم، وتمتلك أمريكا ما يقرب

---

[١] محمد الرميحى، النفط والعلاقات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٥٢ (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢) ص: ٢٢

[٢] سعيد اللاوندى، وفاة الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص: ١٨٥.

[*] تستهلك دول الشمال حوالى ٨٥٪ من الانتاج العالمى للنفط

[٣] موريس غورنييه، العالم الثالث ثلاثة أرباع العالم (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢) ص: ٧١.

من عشرين شركة نفطية كبرى من هذه الشركات[١]. تحتكر - مع غيرها من الشركات الأوربية - حوالى ٨٠٪ من إجمالى الإنتاج و ٩٠٪ من إجمالى الاحتياطى النفطى العالمى.

وقد سمحت هذه السيطرة للشركات النفطية بوضع اليد عملياً على مصادر النفط الكبيرة والمتوسطة، مستفيدة من ضعف البلدان المالكة لهذه المصادر وفقرها وتخلفها واضطرارها للقبول بمدفوعات الريع المنخفضة، غير المبررة، دون أدنى قدرة على المقاومة أو التأثير المعاكس[٢].

وقد أتاحت هذه الهيمنة الاقتصادية لهذه الشركات الفرصة لتسيير الصناعة النفطية تسييراً مركزياً بما يتناسب مع مصالحها الذاتية، وتحقيق أرباح خيالية على استثماراتها تصل إلى مئات الملايين من الدولارات، مما جعل هذه الشركات تحتفظ بتصدرها لقائمة الشركات الاحتكارية الدولية، ففى سنة ١٩٨٦ بلغت مبيعات اثنتى عشرة شركة نفطية امريكية[*] حوالى ٤٠٠ ألف مليون دولار فى حين بلغ صافى أرباحها ١٨ الف مليون دولار[٣].

وتعد شركة اكسون التى عرفت تاريخياً باسم ستاندرد اويل اوف نيوجرسى، اكبر الشركات النفطية العملاقة، وهى أيضا أضخم الشركات متعددة الجنسيات فى العالم، ولقد

---

[١] عبد الخالق عبدالله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، مرجع سابق، ص: ١٩٩.

[٢] عفيف ظاهر، حكاية الغرب مع الأوبك، مجلة الوحدة، العدد ٤٠، يناير ١٩٨٨، ص: ١٥٢. وكذلك عبد الخالق عبدالله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، مرجع سابق، ص: ٢٤٣.

[*] هذه الشركات هى: اكسون، موبيل، تكساكو، شيفرون، إمكو، اتلانتيك، وتشفيلد، شل، فيليبس، اوكسيدنتال، صن، ستاندرد اويل.

[٣] عبد الخالق عبدالله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، مرجع سابق، ص: ١٩٩.

بلغت مبيعات هذه الشركة سنة ١٩٨٦ حوالى ٨٧ ألف مليون دولار فى حين بلغ صافى أرباحها فى السنة نفسها خمسة آلاف مليون دولار[١].

وتتضح ضخامة هذه الشركة النفطية العملاقة عند مقارنة مبيعاتها السنوية بالإيرادات السنوية للمملكة العربية السعودية التى هى أكبر دولة نفطية فى العالم، إن إجمالى مبيعات اكسون السنوية يعادل أربعة أضعاف إجمالى الدخل السنوى الكلى للمملكة العربية السعودية، وستة أضعاف إجمالى إيراداتها من النفط، بل إن مبيعات شركة إكسون تعادل خمسة أضعاف اجمالى الناتج القومى لدولة الإمارات العربية التى هى ثانى أكبر دولة نفطية فى الخليج العربى[٢].

وقد كان بروز منظمة الدول المصدرة للبترول ـ أوبك[*] ـ نتيجة طبيعية لتمادى مثل هذه الشركات فى نهبها واستغلالها للنفط وتحكمها اللامنطقى فى تحديد الانتاج والأسعار بما يتناسب مع مصالحا الخاصة ومصالح الدول الرأسمالية دون الأخذ فى الاعتبار المصالح الوطنية للدول المصدرة للنفط فى الجنوب[٣].

---

[1] Alex Taylor, the fortune 500 special Report, Fortune, April 28, 1986.

ونقلاً عن عبد الخالق عبدالله، العالم المعاصر والعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص:٢٠٠.

[٢] نفس المرجع، نفس الموضع.

[*] تأسست فى ١٠ ديسمبر ١٩٦٠ وضمت عند تأسيسها كلاً من: فنزويلا والكويت والعراق وايران والسعودية، ثم لحقت بها ثمانى دول نفطية اخرى هى: أندونيسيا وليبيا وقطر والإمارات والجزائر واكوادور ونيجيريا والجابون ليصبح مجموع أعضائها ثلاث عشرة دولة.

[٣] المرجع السابق ص: ٢٠٠.

وقد رات معظم دول الجنوب أن استمرار سيطرة شركة أو عدة شركات نفطية أمريكية على اقتصادها الوطنى هو امتداد للاستعمار القديم وشكل من أشكال الاستعمار الجديد يتناقض مع السيادة الوطنية[١].

لقد احست دول الجنوب أن ثرواتها الطبيعية ومواردها الأولية ومعادنها ومنتجاتها الزراعية قد نهبت طويلاً ومازالت تنهب، وأن الرخاء والتقدم اللذين حققتهما الدول الغربية وعلى راسها أمريكا يرتكزان على نهب ثرواتها. لذلك كان رفع أسعار النفط - من ٣ دولار عام ١٩٧٢ إلى ٣٦ دولار عام ١٩٨١ - مسألة طبيعية لإزالة الظلم الاقتصادى الذى لحق بالدول المنتجة للبترول[٢].

ولكن - وكما كان متوقعاً - فإن أمريكا لم تستسلم لضغوط دول الجنوب وتحدياتها. وأعلن الرئيس الأمريكى جيمى كارتر أن الأوبك والأزمة النفطية "ستقهر الغرب حتماً إذا لم يتخذ الغرب التدابير اللازمة على الفور"[٣]. لذلك نشطت أمريكا لمواجهة الأوبك وقامت بتأسيس الوكالة الدولية للطاقة، التى كان الهدف من تأسيسها العمل على تحطيم قوة الأوبك وتحطيم ما تمثله كنموذج لدول الجنوب الأخرى، وإعادة سيطرة الشمال على النفط، وإعادة ترتيب السوق النفطية إلى ما كانت عليه قبل أن تنفجر الأزمة النفطية سنة ١٩٧٣، وقد استطاعت أمريكا تماماً أن تسيطر على النفط وأن

---

[١] محمد الرميحى، النفط والعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص: ٢٣.

[٢] عبد الخالق عبدالله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، مرجع سابق، ص:٢٠٢

[٣] محمد الرميحى النفط والعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص: ٢٣٦.

تقلب موازين القوى لصالحها، كما استطاعت تقليص وتحجيم الأوبك وزعزعة وحدتها وتفريغ حلم الجنوب في إحداث تغييرات جذرية في النظام الاقتصادي العالمي الراهن[١].

الحرب والدوافع البراجماتية

إذا كان اللجوء إلى الحرب غالباً ما يكون من قبيل الاضطرار، لما لها من نتائج مدمرة على الأطراف المشتركة فيها، فإن الإنسان قد يدخل الحرب عن رغبة طلباً لتحقيق مصلحة، مع اختلاف تلك المصلحة من دولة إلى أخرى[٢]. بل وجد هناك من يذهب إلى أبعد من ذلك، حين يعد ماوتسي تونج - رائد الصين الحديثة - أن الحرب ما هي إلا وسيلة لإحراز القوة السياسية[٣].

ومما لا شك فيه أن محاولة منع الحروب أكثر أهمية وإثارة من إزالة آثارها، وتبذل الدبلوماسية في هذا الصدد، جهوداً كبيرة لمحاولة الحيلولة دون نشوب الحروب إلا أن طغيان الدوافع يكون أقوى في أكثر الأحيان[٤].

ولكن هل تحسم الحرب النزاع والصراع الخارجي؟ إن وقائع التاريخ تذهب إلى غير ذلك، حيث إن شهوة الانتقام، واستثارة النزعة القومية كثيراً ما تلعبان دوراً في رد

---

(1) عبد الخالق عبدالله، الصراعات الدولية، مرجع سابق، ص:٢٠٤.

(2) James Comls and Dan Nimmao, Aprimer of politics (New York: Macmillan publishing Campany, 1948) P:242.

(3) Ibid, P:242.

(٤) عبد الرحمن خليفة، مقالات سياسية، مرجع سابق، ص: ٢٢٧.

الفعل سواء منه العاجل أم الآجل، لا سيما إن كان الخصم لديه قوة ومنعه[1]، فالعنف لا يولد إلا عنفاً، ولعل ما يحدث الآن على أرض العراق خير دليل على ذلك.

وقد تكون الحرب من وجهة نظر الولايات المتحدة لها أهميتها، لكى تقوى من نفسها عن طريق التجنيد الاجبارى، كما أنها تتيح لها الفرصة لكى تزيد من مواردها بالتحصيل من الداخل والخارج[*].

وقد اعتمدت الاستراتيجية الأمريكية الاستعمارية على تفوقها التكنولوجى فى وسائل التسليح، وقد كشفت حرب الخليج هذا التوجه بما قدمته الولايات المتحدة من أسلحة وطائرات متطورة بشكل كبير[٢].

وقد استخدمت القوات الأمريكية البطش العسكرى لاخضاع شعوب الدول التى اجتاحتها، كما أنها لم تتورع عن إبادة السكان إبادة جماعية[٣]، ولم يكن الناجون من الإبادة بأحسن حظاً من الذين أبيدوا، حيث إنهم تعرضوا لأقسى أنواع التعذيب فى العالم، كما استخدم الأمريكان أسوأ الأدوات النفسية والعنصرية لتحطيم معنويات ومقاومة هذه الشعوب.

---

[1] نفس المرجع، ص٢٢٨.

[*] فمن الذى دفع فواتير حرب الخليج الثانية؟!

[٢] زهير الكرمى، العلم ومشكلات الإنسان المعاصر، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون، ١٩٧٨) ص: ٢٨٨.

[٣] عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، مرجع سابق، ص: ١٧٧.

ولقد عرف "Clausewitz" الحرب بأنها: (عمل من أعمال العنف نستهدف به أكراه الخصم على تنفيذ إرادتنا) ومن ثم فإن الأكراه المادى فى الحرب هو الوسيلة وأن الغاية هى فرض الإرادة[١] . وهذا هو ما تنفذه أمريكا.

إن الحرب لا تعنى فى حقيقتها إلا القتل المنظم، فالقتل المنظم لدى المجتمعات البدائية من أجل سلب النساء أو جلب الأرقاء هى حرب تستوى فى جوهرها مع القتل بالأسلحة المعاصرة بين الدول القومية أو الدول الأيديوكراسية المعاصرة من أجل المزيد من الوفرة فى الموارد الاقتصادية أو من أجل كسب مواقع استراتيجية[٢].

إن الإنسان الذى يمارس الحرب، يمارسها فى كل مرة بفكرة مسبقة عن هدفها وعن وسائلها، ومن ثم كبرنامج عمل، غير أن عمل الإنسان هنا يأتى فعلاً ورد فعل على السواء، وبها ترتبط شتى الأحوال السيكولوجية المحركة لأفعال الحرب لدى الإنسان ومنها الخوف، والقلق، وما يرتبط بهما من إقدام وهجوم وإرهاب[٣]، إلى جانب ذلك فإن ثمة حجة رددها الواقعيون، مفادها جنوح الدول القوية — بغض النظر عن نوعية أنظمتها السياسية أو الاقتصادية — إلى دخول الحرب أكثر من الدول الصغيرة[٤] .

---

[١] محمد طه بدوى، النظرية السياسية، النظرية العامة للمعرفة السياسية (الإسكندرية: المكتب المصرى الحديث، ١٩٦٧) ص: ١٩٩١.

[٢] نفس المرجع السابق، ص: ٢٠٢.

[٣] نفس المرجع، نفس الموضع.

[٤] جرج كاشمان، لماذا تنشب الحروب؟ جـ١ ، ترجمة أحمد حمدى محمود (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦) ص: ٣١٠.

ويبدو أن هذه الحجة قد صدقت تماماً فى الوقت الحاضر الذى يشهد انقضاض هذه الدولة الكبرى على الدولة الصغرى.

ففى عالم الحسابات العقلانية ترجح كفة النصر للدولة الأضخم والأقوى، وتدخل هذه الحقيقة فى حسابات الزعماء عن تكاليف الحرب وأرباحها، والنتيجة المحتملة لها. وقد اكتشف ستيوارت بريمر وجود علاقة قوية اتخذت خطا مستقيماً بين درجة القوة والتورط فى الحرب، وهذا ما انطبق فعلاً على أمريكا فلقد تورطت فى الكثير[١] من الحروب، كما كان لها دور فى إشعال عدد كبير منها فلقد تورطت أمريكا بطريق مباشر فى اشعال الصراعات الداخلية فى مساعداتها لقوات ثوار الكونترا المناوئين لحكومة نيكاراجوا، وتورطت بطريق غير مباشر حينما تدخلت بصورة مستترة فى تشيلى حينما أطاحت المخابرات الأمريكية بالنظام اليسارى المنتخب بصورة شرعية[٢]. وأشعلت نار الحرب بين العراق وإيران لمدة عشر سنوات، وأسهمت أيضا فى إشعال نار الحرب بين أفغانستان والاتحاد السوفيتى.

ويعود العنف والحرب والسلوك الإرهابى الذى تنتهجه الولايات المتحدة إلى اعتقادها بأنها أصبحت المسئولة الأولى والأخيرة عن إرساء أسس النظام العالمى الجديد وقواعده حسبما تتصوره هى.

---

[١] جرج كاشمان، لماذا تنشب الحروب، المرجع السابق، ص: ٢١٠.

[٢] عبد الرحمن خليفة، إيديولوجية الصراع السياسى، مرجع سابق، ص: ٢٣٨.

ففى ٩ مارس من عام ١٩٩٢، نشرت صحيفتا النيويورك تايمز والهيرالد تربيون مقتطفات مطولة من وثيقة أعدها البنتاجون حول الاستراتيجية الأمريكية خلال التسعينيات – هذه الوثيقة لم تعرض على الكونجرس – ومن أبرز العناصر التى وردت فى هذه الوثيقة ما يلى[١].

أ- التأكيد على دور الولايات المتحدة بوصفها قوة عظمى وحيدة فى العالم، والحيلولة دون تمكن قوى أخرى من منافستها على هذه المكانة، بما فى ذلك الحلفاء التقليديين، أى دول أوربا الغربية، وبخاصة ألمانيا واليابان.

ب- استمرار احتكار الولايات المتحدة للتفوق العسكرى النووى فى العالم، مع الاحتفاظ بقوات أمريكية فى المراكز المتقدمة فى أوربا وأفريقيا وآسيا والخليج والشرق الأوسط حتى تكون قادرة على التحرك بسرعة لتأمين المصالح الأمريكية فى النفط والممرات المائية، ومنع تحدى الهيمنة الأمريكية من جانب أى طرف محتمل وتدمير أية قوة عدوانية تمثل تهديداً للمصالح الأمريكية.

جـ- يمكن للولايات المتحدة استخدام القوة العسكرية عند الضرورة لتدمير أسلحة الدمار الشامل فى بلاد مثل كوريا الشمالية والجمهوريات الأعضاء فى رابطة الدول المستقلة والهند وباكستان. وسوف تتحرك الولايات المتحدة بمفردها عندما يكون التحرك الجماعى صعبا. وهذا ما يحدث تماما[٢]

---

(1) Herald Tribune, march, 1992.

ونقلا عن:-

حسنين توفيق إبراهيم، النظام الدولى الجديد فى الفكر العربى: قضايا وتساؤلات (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢) ص: ٧٥ .

(٢) حسنين توفيق إبراهيم، النظام العالمى الجديد، المرجع السابق، ص: ٧٦.

ولكى تضمن أمريكا حفظ مصالحها فى المنطقة بطريقة عملية، خطت خطوات سريعة، وذلك بدخولها العراق مزودة بأحداث الأسلحة، وذلك لاحتلاله والسيطرة على منابع النفط العربية.

أمريكا والإرث الاستعمارى:

منذ انحسار المد الإستعمارى التقليدى - خاصة البريطانى والفرنسى - فى افريقيا وآسيا، والولايات المتحدة الأمريكية تسارع إلى شغل الفراغ والاستيلاء على هذا "الارث الاستعمارى" بوصفها القوة العظمى فى العالم التى تمتلك أساطيل بحرية قوية تجوب المياه من اليابان شرقاً إلى أمريكا اللاتينية غرباً مزودة بحاملات الطائرات العملاقة والغواصات الحديثة المحملة بالأسلحة النووية الفتاكة[1].

والسياسة الأمريكية المعاصرة تهدف دائماً إلى السيطرة عن طريق القوة، وهى تعمل على تحسين قوتها كهدف رئيسى لسياستها الخارجية، فقوتها - فى تقدير ساستها على الأقل - تكمن فى مدى قدرتها على شن الحرب، ومن أجل هذا كان وما يزال اهتمامها الأول إقامة المنشآت والقواعد العسكرية[2]. فالسياسة الأمريكية الاستعمارية تتضمن الرغبة فى إقامة إمبراطورية قارية أو السيطرة على العالم[3].

---

[1] صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الافريقى، مرجع سابق، ص: ٢٢٨.

[2] أحمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولى، مرجع سابق، ص: ١٢٤-١٢٥.

[3] نفس المرجع، ص:١٢٧.

وعلى الرغم من أن الصراع الأمريكى المعاصر يسببه أكثر من عامل، فإن السبب الرئيسى له هو حافز المنفعة أو المصلحة، وهذا الحافز قد خلق صراعاً قوياً بينها وبين الدول الأخرى، وقد يعود ذلك إلى دافع أساسى هو تضخيم الذات Self –aggrandizement أو تأكيد الذات Self-assertion والرغبة فى الاستفادة من موارد الآخرين[١]، ولا سيما فى غيبة جهاز أعلى أو منظمة عالمية تتولى وظيفة القسر فى إطار النظام الدولى العام بشكل يكفل الضمان والحماية لكل دولة[٢].

وإذا كان بعض الباحثين يرى أن السياسة هى الأخذ بالقوة واستخدام السلطة والتهديد باستخدامها، فإن هذا المفهوم قد بدأ مع السوفسطائيين الذين نادوا بأن الحق للأقوى، ليستمر مع ميكافيللى الذى نادى بالقوة والمحافظة عليها والاستزادة منها، إلى بسمارك مستشار ألمانيا فى القرن التاسع عشر إلى اسرائيل ثم إلى أمريكا التى تطيح بكل القوانين والمواثيق والقرارات الدولية متبعة فى ذلك خطاً مكيافيلياً خالصاً[٣].

فالقوة من وجهة النظر الأمريكية لا تقتصر على الأداة العسكرية وحدها، ولكن تشمل إلى جانبها القدرة على التأثير السياسى الدولى مثل: القدرة على التأثير بقوة الضغط الاقتصادى، ووسائل الدعاية والحرب النفسية[٤].

---

[١] نفس المرجع السابق، ص: ١٣٠، ٢٢٥.

[٢] سعيد اللاوندى، وفاة الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص: ١٢٠ وكذلك: أحمد فؤاد رسلان، الصراع الدولى، مرجع سابق، ص: ٢٢٧.

[٣] عبد الرحمن خليفة، فى الفكر السياسى (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٦) ص: ٢٤٢.

[٤] أحمد فؤاد رسلان، الصراع السياسى، مرجع سابق، ٢٢٧.

وإلى مثل هذا المفهوم يذهب برتراندرسل فى تعريفه للقوة على أنها تحقيق النتائج المطلوبة[1]. ويبدو أن رسل وهو يسوق وجهة النظر هذه كان يقصد بذلك "القوة الغاشمة" والتى لا تبتعد كثيراً عما تمارسه أمريكا فى صراعها مع الدول الإسلامية الآن.

وحينما ينزل رسل إلى الميدان التطبيقى يشبه مشكلة توزيع القوة فى المجتمع بأنها على نفس القدر من الصعوبة مثل مشكلة توزيع الثروة، وغنى عن البيان أن الثروة تفتقر إلى مبدأ التكافؤ مما يجعل المسيطرين عليها هم غير المستحقين لها[2]. وهذه هى نفس الأفكار بل نفس العبارات التى ترد على ألسنة الأمريكان والتى يحاولون من خلالها تبرير هيمنتهم على دول وبترول الخليج العربى.

أما بارسونز فقد ذهب إلى أن القوة هى أحد المداخل المهمة لدراسة الظواهر السياسية فى الفكر الغربى وفهمها[3]. وإذا كان بارسونز لم يضف جديداً هنا لتعريف القوة حيث إنه شبه القوة فى عالم السياسة بالمال فى عالم الاقتصاد، وهذا ما سبق أن ذكره رسل، فإنه رأى أن المال هو عصب الحياة الاقتصادية وبدونه لن يستقيم لها وضع وكيان

---

[1] Bertrand Russell, power Anew social Analysis (London: Allen and unwin LTD, 1938) P:3.

[2] Bertrand Russell, political Ideals (London: unwin Books, 1966) P:50

[3] Talcott Parsons, on the concept of political power, in proceedings of the American philosophical society, Vol. 101, No:3, 1963, P:232.

ونقلاً عن: عبد الرحمن خليفة، أيديولوجية الصراع السياسى، مرجع سابق، ص: ٣١.

فكذلك السياسة لن تقوم لها قائمة مرهوبة ولن تفرض نفسها على المسرح العالمى بدون القوة[1]، وهذا ما تريد أن تؤكده أمريكا لدول العالم أجمع.

وقد ذهب ماكس فيبر إلى أن القوة ما هى إلا إمكانية فرض إرادة فرد على سلوك الآخرين[2]. ومما لا شك فيه أنه كلما كانت الإمكانيات متاحة كانت ممارسة القوة بصورة أكبر، وفى مناسبة أخرى يشير فيبر إلى القوة على أنها قدرة شخص أو عدة أشخاص أن ينقلوا إرادتهم إلى حيز التنفيذ الواقعى ضد رغبة الآخرين[3].

وإذا كان ذلك كذلك فإن الولايات المتحدة قد استمدت نفوذها وفرض إرادتها على إرادة الآخرين من قوتها العسكرية، ففرضت هيمنتها على العالم وذلك على النحو التالى: لقد أقامت الولايات المتحدة الأمريكية تحالفات عالمية، وقوى عسكرية متعددة الوظائف، واللافت للانتباه تجاه هذه التحالفات أن معظمها عقد مع أعداء سابقين مثل ألمانيا واليابان، كما أقامت تحالفات آسيوية لمواجهة الصين التى صارت دولة صديقة لهم الآن[4].

---

[1] عبد الرحمن خليفة، أيديولوجية الصراع السياسى، المرجع السابق، ص: ٣٢.

[2] Max Weber, on Law in Economy and Society (Cambridge: Harvard University Press, 1954) P:323.

[3] Rinehard Bendix, Max Weber, An Intellectual Portrait (New York: Doubleday, 1960) P:294.

[4] بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة، معالم الهيمنة فى مطلع القرن الحادى والعشرين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨) ص: ٢١٠

وقد كان من المتوقع قيام نظام من التحالفات فى العالم ضد التحالفات الأمريكية لخلق نوع من التوازن فى القوى ولكن ذلك لم يحدث[*].

ولكن كيف استطاعت الولايات المتحدة أن تتبوأ مركز الهيمنة فى أوربا وآسيا وإفريقيا والأمريكتين؟ وما أطار سياستها الخارجية؟

لقد اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة خارجية مقتبسة من طرازين أوربيين هما: طراز بريطانيا الاستعمارى وطراز ألمانيا البسماركية.

فالسياسة البريطانية الخاصة بأوربا فى القرنين السابع عشر والثامن عشر قامت على منع قيام أية قوة تتحدى قوة بريطانيا، وذلك بتأليف وتأييد تحالفات إقليمية ضد الدول المنافسة لمنع بروز قوة عظمى أخرى، بل وتقديم الدعم المالى والعسكرى لخصوم تلك الدول المنافسة أو الصاعدة الأخرى، وقد ساعد بريطانيا على ذلك امتلاكها أسطولاً بحريا ضخما أمن لها السيطرة على البحار[١].

---

[*] من المعروف لدى قوانين العلاقات الدولية انه كلما قامت دولة عظمى وحاولت فرض هيمنتها على الآخرين تألبت القوى الأخرى ضدها بإقامة تحالفات قوية وذلك لحماية قوتها وحرية تحركها فى وجه تلك الدولة العظمى الصاعدة، ومن امثلة ذلك التحالف الأوربى ضد نابليون فى القرن التاسع عشر، والتحالفات ضد ألمانيا الهتلرية فى القرن العشرين. ولقد اعلنت روسيا والصين فى عام ١٩٩٧ عن نيتهما فى إقامة تحالف استراتيجى، ولكن يلتسين وزيمنغ فضحا أمرهما بالحماس الزائد الذى اظهراه لإقامة علاقات قوية بالولايات المتحدة فتبين أن علاقة كل من روسيا والصين بأمريكا تفوق علاقة كل منهما بالآخر.

- بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة، مرجع سابق، ص: ٢١١.

[١] نفس المرجع، نفس الموضع

وقد اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية مشابهة بتأييدها للتحالفات المعادية لألمانيا فى الحربين العالميتين الأول والثانية، وبدعمها لمنظمة حلف شمال الأطلسى ضد الاتحاد السوفيتى إبان الحرب الباردة، وكذلك بتأييدها لليابان وتايوان وكوريا الجنوبية ضد القوتين السوفيتية والصينية فى أثناء الحرب الباردة أيضاً، وبفرضها إسرائيل ضد العرب(*).

وقد فضلت الولايات المتحدة - على غرار بريطانيا - خيار السيطرة على البحار والجو والفضاء، واستعملت سيطرتها هذه لخلق توازنات إقليمية فى جميع أنحاء العالم، ولمنع أية قوة إقليمية من النمو لكى لا تصبح خطراً عالمياً على السيطرة الأمريكية.

لقد وضعت الاستراتيجية الأمريكية أمامها عدة أهداف وهى تدفع بأساطيلها الضخمة للسيطرة على مياه البحار والمحيطات، خاصة الأسطول الخامس فى المحيط الهندى، والسادس فى البحر الأبيض، والسابع فى المحيط الهادى، وأهم هذه الأهداف: تأمين حقول البترول الضخمة فى الجزيرة والخليج العربى وإيران، وحماية طرق تدفق البترول منها إلى أمريكا. ودعم النظم السياسية المرتبطة بها، من النواحى السياسية والاقتصادية والعسكرية، حتى تكون هذه النظم ذات نفعين أساسيين، أولهما: حماية المصالح

(*) إحتلت خطة حماية إسرائيل ودعمها مكاناً بارزاً فى التخطيط الاستراتيجى الأمريكى الطويل المدى، ليس باعتبارها دولة تابعة للنفوذ الأمريكى المباشر فحسب، بل باعتبارها "أداة" التأديب فى الشرق الأوسط، ومصدر استنزاف الجهد والاقتصاد العربى لصرفه عن التقدم والتطور العصرى والتنمية والاستقرار. وأمريكا لا تعتبر إسرائيل مجرد الحليف السياسى والعسكرى الأول فحسب، بل، تطلق يدها المسلحة بالأسلحة الأمريكية المتقدمة، فى المنطقة كلها.

صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى فى القرن الافريقى، مرجع سابق، ص: ٢٣٩.

والاستثمارات الأمريكية فى المنطقة، وثانيهما: الوقوف فى وجه التقلبات السياسية والتغيرات الاجتماعية التى تهدد المصالح الأمريكية[١].

ففى عام ١٩٨٠ أعلن الرئيس الأمريكى الأسبق. جيمى كارتر أن الخليج منطقة نفوذ ومصالح أمريكية، وأعقب ذلك ما أعلنه الرئيس ريجان من خطط طموحه لبناء قوة عسكرية تكنولوجية عالية فريدة، أما بوش الأسبق فقد عد أمريكا الوسطى منطقة نفوذ خاصة بالولايات المتحدة تفعل بها ما تشاء، أما كلينتون فقد أعلن تمسكه بالتدخل خارجياً وعسكرياً من أجل حماية مصالح الشعب الأمريكى، وها هو الرئيس بوش، "الثانى" يحقق كل أحلام من سبقوه[٢].

أما استراتيجية بسمارك بعد عام ١٨٧١ ـ للحفاظ على قوة ألمانيا وتوسيعها فى أوربا بعد توحيدها ـ فكانت ترتكز على إقامة علاقات تعاون قوية مع جميع القوى الكبرى فى أوربا ـ باستثناء فرنسا ـ بحيث يكون للقوى الأخرى نفع من استمرار صداقتها مع ألمانيا يفوق ما يمكنها الحصول عليه من قطع تلك الصداقة والانضمام لتحالف معادٍ لها[٣].

وسعى بسمارك من خلال استراتيجيته هذه إلى نسج شبكة من المصالح العسكرية والسياسية والاقتصادية يكون مركزها برلين، بحيث تكون مصالح البلدان الأخرى

---

[١] صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى فى القرن الأفريقى، مرجع سابق، ص: ٢٤٠.

[٢] عبدالله أحمد أبو راشد، العولمة فى النظام العالمى والشرق أوسطية (اللاذقية: دار الحوار والنشر والتوزيع، ١٩٩٩) ص: ٢١.

[٣] قاسم محمد الشريف، استراتيجية الهيمنة الأمريكية، معلومات دولية، السنة السادسة، العدد ٥٨، ١٩٩٨، ص: ١٤٥.

مرتبطة مركزياً بحسن علاقاتها ببرلين، ومن ثم، فإن أى تفكير فى الابتعاد عن برلين أو الخلاف معها سيكون باهظ الثمن[١].

وقد سارت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية على خطى بسمارك، محاولة جعل نفسها مركز علاقات العالم السياسية والدبلوماسية والأمنية والاقتصادية والثقافية بإقامة علاقات قوية بعدد من البلدان فى العالم، بحيث أصبح لمعظم تلك البلدان فائدة من حسن علاقاتها بالولايات المتحدة تفوق ما يمكن أن تحصله من الصراع ضدها[٢]. وبهذه الطريقة بات من الصعب جداً الانضمام إلى أية منظومة عالمية فى العلاقات السياسية والاقتصادية دون المرور بواشنطن أو الحصول على الموافقة الأمريكية[٣].

رؤية لحل مشكلة الصراع:

ثمة نظريات كثيرة وضعت لحل مشكلة الصراع الدولى الذى يحدث بين الدول من حين إلى آخر منها التفاوض والتكامل الدولى والحكومة العالمية ونزع السلاح والرقابة عليه والمبادرات الانفرادية[٤] والوساطة[٥] والتزام الحذر من جانب القادة والزعماء[٦] وغير

---

[١] نفس المرجع، نفس الموضع.

[٢] بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة، مرجع سابق، ص: ٢١٢.

[٣] نفس المرجع، ص: ٢١٣

[٤] انظر فى ذلك: إسماعيل صبرى مقلد، نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة (الكويت: مطابع مقهوى، ١٩٨٢) ص: ٢٧٩ وما بعدها.

[٥] منير بدوى، تحليل الصراع الدولى، مرجع سابق، ص: ٣٦٧.

[٦] جرج كاشمان، لماذا تنشب الحروب، جـ٢، مرجع سابق ص: ٢٠٥ وما بعدها.

ذلك. ولكن يبدو أن هذه النظريات قد لا تناسب هذا النوع من الصراع، فالصراع الذى نتحدث عنه صراع من نوع خاص لذلك نحاول أن نجتهد فى وضع تصور متواضع لتسوية وتحقيق السلام وذلك عن طريق:

١- دبلوماسية التوازن الدولى:

إن مبدأ التوازن الدولى من المبادئ المهمة لحفظ أمن كل دولة من أعضاء المجتمع الدولى ولضمان الاستقرار فى هذا المجتمع ومنع نشوب حروب جديدة كل يوم، مادام العالم قد عاد إلى شريعة الغاب، وذلك عن طريق الاتفاق على قواعد معينة للسلوك الدولى تحدد سلفاً، ويؤدى انتهاكها والخروج عليها إلى فرض عقوبات معينة، محددة سلفاً أيضا، بالنسبة إلى طبيعتها وإلى الطريقة التى تطبق بها[١] فاستمرار العلاقات الدولية بصورة طيبة يقتضى تحديد الحقوق والالتزامات المتبادلة بين الدول تحديداً واضحاً[٢] . ومنع أية دولة من الوصول إلى درجة من القوة تتيح لها تهديد استقلال غيرها، ومن ثم تهديد الحياة الدولية وتعريض السلام العالمى للخطر. وتحقيق هذا الهدف يوجب المحافظة على درجة من التكافؤ بين الدول الكبرى وإعتدال ميزان القوى العسكرية فيها[٣] ، ويدخل فى تقدير هذه القوى عناصر المساحة والسكان والموارد، فإذا وصلت دولة ما إلى درجة من القوة تجعلها قادرة على التوسع والغزو، بادرت الدول الكبرى الأخرى إلى إجراء مشترك لوقفها عند حدها والحيلولة بينها وبين تحقيق غاياتها[٤] .

---

[١] احمد سويلم العمرى، أصول العلاقات السياسية الدولية (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٥) ص: ١٤٤.

[٢] حسن فتح الباب، المنازعات الدولية ودور الأمم المتحدة فى المشكلات المعاصرة (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٦) ص: ٣٥.

[٣] جرج كاشمان، لماذا تنشب الحروب، جـ٢، مرجع سابق، ص: ٢٠٥.

[٤] حسن فتح الباب، المنازعات الدولية، مرجع سابق، ص: ٣٩.

ويرى توينبى أن الاستقرار يمكن تحقيقه عن طريق ميل الوحدات المنفردة إلى إيجاد نوع من التوازن والتعادل، وهذا التوازن فى أجلى صوره ليس ثابتاً ولا مستديماً ، لأن الحياة لا يمكن أن تظل فى توازن ساكن بل هى عرضة للتغير المستمر، غير أنه من الممكن تحقيق نوع من الاستقرار من وقت لآخر عن طريق القوى التى تتحد لإقرار التوازن المفقود[١].

إن القوة ليست احتكاراً لدولة بعينها تفرض بها سيطرتها على العالم، فإذا كانت كل دولة حريصة على استقلالها، متمسكة بسيادتها، فلابد من تنظيم معين يضمن لهذا الاستقلال البقاء، ولتلك السيادة الدوام[٢] .

٢- دبلوماسية التحالف

تنبثق فكرة التحالف فى سبيل التوازن الدولى[٣] إذا أضحت دولة أو أكثر — من دول العالم مهددة من دولة أخرى، فواجهت هذا التهديد بالعمل على التحالف مع دول أخرى تتعرض للتهديد نفسه، وذلك بقصد اتخاذ هذا الحلف أداة تقيها عدوان الدولة المهددة وتحبطه.

---

[١] توينبى، العالم والغرب ترجمة عبد الواحد الإنبابى مراجعة صالح جودة (القاهرة : مكتبة الأنجلو، ١٩٦٢).

[٢] محمد طه بدوى، محمد طلعت الغنيمى، دراسات سياسية وقومية (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٦٣) ص: ٢٨٤.

[٣] احمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولى، مرجع سابق، ص: ١٣٩.

وقـد كـان فرنسـيس بيكـون[*] أول مـن أدرك بعـد المـؤرخين السياسـيين الفلورنسيين البارزين مثـل روسيللى Rucellai وجويكاردينى Guicciardini جـوهر توازن القوى عن طريق الأحلاف، فهو يقول فى مقال عن (الإمبراطورية) ما نصه: (فليس فـى الإمكـان، وضـع قاعـدة عامـة، بالنسـبة إلى الـدول المجـاورة، مهمـا اختلفـت الأوضـاع والحالات، سوى تلك التى تقول : إن على الأمراء أن يظلوا ساهرين، حتى لا يخولوا دولة من الدول المجاورة لهم أن تنمو نمواً غير مشروعاً ، إما عن طريق التوسع فى أراضيها، أو تعزيـز تجارتها، أو الاستيلاء على بعض المنافذ والطـرق الرئيسية بحيث لا تصبـح مصـدر إزعـاج لهم[1].

فالأحلاف التى عقدها فرانسو الأول ملك فرنسا مـع هنـرى الثـامن ملـك إنجلـترا، ومع سلطان تركيا، للحيلولـة بـين شـارل الخـامس، إمبراطـور آل هابسـبورج، وبـين تثبيـت دعائم إمبراطوريته وتوسيعها، أول نموذج عصـرى علـى نطـاق واسـع لتـوازن القـوى، بـين حلف من الدول وبين دولة مصممة على السيطرة العالمية[2].

ففى تاريخ العـالم كـاد أن يصبـح قانونـاً مـن قـوانين العلاقـات الدوليـة أنـه كلمـا قامت دولة عظمى وحاولت فرض سلطتها من طـرف واحـد تألبـت القـوى الأخـرى سـريعاً

---

[*] (١٥٦١-١٦٢٦)

(1) Hans Morgenthau, politics among Nations: the struggle for power and peace, 1969, p:181.

ونقلا عن : حسن فتح الباب، المنازعات الدولية، مرجع سابق، ص: ٤٥.

(٢) حسن فتح الباب، المنازعات الدولية، مرجع سابق ص: ٤٥.

ضدها(*) لتخلق توازنا في القوى، ولحماية قوتها وحرية تحركها فى وجه تلك الدولة العظمى الصاعدة، ومن أمثلة ذلك التحالف الأوربى ضد نابليون فى القرن التاسع عشر، والتحالف ضد ألمانيا الهتلرية فى هذا القرن أيضا(١).

ولقد أقامت أمريكا تحالفات عالمية، وقوى عسكرية متعددة الوظائف، وكان من المتوقع قيام نظام من التحالفات فى العالم، لتحدى قوة الولايات المتحدة والتوازن معها(*). ولكن ذلك لم يحدث(٢).

لقد أعلنت روسيا والصين فى عام ١٩٩٧ عن نيتهما فى إقامة تحالف استراتيجى، ولكن تبين فيما بعد أن علاقة كل من روسيا والصين بالولايات المتحدة أقوى من علاقة كل منهما بالآخر. وحاولت فرنسا تأليب حلفائها الأوربيين ليؤدوا معا دور التوازن مع أمريكا، ولكن حلفاء فرنسا(*) يمتنعون فى أغلب الأحيان عن مجاراتها(٣).

(*) إذا كان البعض يرى أن الإمبراطورية الرومانية لم يتكون ضدها أى تحالف مضاد فيمكن القول أنه أيام الرومان، وبعد سحق قرطاجه ومقدونيا لم يكن هناك أى مراكز قوى خليقة بأن تتألب لتتحدى قوة روما.

(١) بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة، مقال ورد بكتاب العرب والعولمة، ضمن بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة، ١٩٩٨) ص: ٢١٠.

(*) فلدى أوربا الغربية —مجتمعة— اقتصاد أضخم من الاقتصاد الأمريكى، ولدى روسيا ترسانة من الأسلحة النووية توازن الترسانة الأمريكية، ولدى اليابان اقتصاد يعد من أكثر اقتصاديات العالم تقدما، كما أن الصين والهند عملاقان لا يستهان بهما.

(٢) بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة، مرجع سابق ص: ٢١١.

(*) الألمان والإيطاليون.

(٣) نفس المرجع السابق، ص: ٢١٢.

٢- ضرورة إصلاح الأمم المتحدة

من المعروف أن المفاوضات بحكم طبيعتها لا تصلح إلا بين طرفين متكافئين فى ميزان القوى لأنها تقوم على مبدأ التبادل أو الأخذ والعطاء. أما إذا كانت بين طرفين غير متكافئين فإن نتيجتها بالضرورة سوف تكون لصالح القوى على حساب الضعيف.

فإذا كان البعض قد أعلن عن وفاة الأمم المتحدة[١]، والبعض الآخر يرى حلها لإتاحة الفرصة لإقامة بنيان جديد لإدارة الشئون العالمية[٢] فإن المجتمع الدولى فى العصر الحاضر تتزايد حاجته إلى الدبلوماسية البرلمانية فى الأمم المتحدة، لا لحل المنازعات الدولية التى قد تؤدى إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها فحسب، بل لتحقيق التقدم فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها عن طريق التعاون بين الدول[٣]. وإذا كانت معوقات الدبلوماسية البرلمانية تتمثل فى هيمنة أمريكا على مجلس الأمن وقدرتها على التأثير فى فاعلية القرار الذى يصدره المجلس فإن قدراً كبيراً من إصلاح مجلس الأمن يمكن إجراؤه بشرط أن يكون لدى الحكومات رغبة وتصميم وإخلاص فى ذلك[٤].

ولا شك فى أن قوة الرأى العام العالمى المتزايدة - بعد أن أصبحت مشكلة الحرب والسلام شغله الشاغل ولا سيما فى ظل الخطر الذى تشكله الهيمنة الأمريكية - كفيلة بمد الأمم المتحدة، بمزيد من العون الذى يساعدها على التحرر من ضغط الهيمنة الأمريكية.

---

[١] سعيد اللاوندى، وفاة الأمم المتحدة، مرجع سابق.

[٢] مجموعة من الباحثين فى شئون المجتمع العالمى، جيران فى عالم واحد، مراجعة عبد السلام رضوان (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون، ١٩٩٥) ص:٣٦٤.

[٣] حسن فتح الباب، المنازعات الدولية، مرجع سابق، ص: ٧١٢.

[٤] مجموعة من الباحثين، جيران فى عالم واحد، مرجع سابق، ص: ٣٦٤.

ولا شك أيضاً فى أن هذه القوة المعنوية العالمية - إلى جانب الحكومات - تستطيع تطوير الأمم المتحدة بما يكفل دعمها والحد من معوقاتها ولا سيما فى ظل النظام الدولى الذى ينمو نحو تعدد الأقطاب، والانفراج الدولى واشتداد أزر القوى المقاومة للحرب والعدوان والمطالبة بدعم السلام والأمن الدوليين[١].

إن إصلاح مجلس الأمن أمر جوهرى بالنسبة لإصلاح منظومة الأمم المتحدة. فالعضوية الدائمة المقصورة على البلدان الخمسة التى تستمد مبرراتها من أحداث وقعت منذ خمسين عاماً خلت هى أمر غير مقبول[٢].

فالقوى المنتصرة فى الحرب العالمية الثانية أعطت لنفسها حق الفيتو كأعضاء دائمين فى المجلس وبذلك فرضت أمريكا ومعها دولتان غربيتان هما فرنسا وبريطانيا سيطرتهم على العالم منذ عام ١٩٤٥، وفى ظل هذا التمثيل فقد المجلس جزءاً كبيراً من شرعيته وأصبح عرضة للانتقاد لغياب الديمقراطية فيه[٣].

ولكى تستعيد هذه المنظمة مكانتها يجب أن يكون اول إصلاح موجهاً إلى بناء هذا المجلس وكفاءته، فينبغى إضافة فئة جديدة إلى الأعضاء الدائمين، يتم اختيارهم بواسطة الجمعية العامة، وينبغى زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين بنسبة تسمح بوجود

---

[١] حسن فتح الباب، المنازعات الدولية، مرجع سابق، ص: ٧١٢.

[٢] مجموعة باحثين، جيران فى عالم واحد، مرجع سابق، ص: ٣٦٤.

[٣] سعيد اللاوندى، وفاة الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص: ٢٥٩.

ديمقراطية فى هذا المجلس، كما ينبغى إلغاء حق النقض على مراحل، وأن يتفق الأعضاء الدائمون على تجاهل استخدامه إلا فى الظروف التى يعدونها استثنائية[١] .

فإذا كانت أمريكا قد تولت قيادة التحالف الدولى فى حرب الخليج الثانية نظراً لعدم وجود آلية عسكرية دائمة موضوعة تحت تصرف مجلس الأمن[٢] ، فإن تزويد منظمة الأمم المتحدة بقوات عسكرية خاصة أصبح ضرورة إذا أراد العالم أن يتجنب تدخل قوة عسكرية كبرى مثل الولايات المتحدة التى تسمح لنفسها وحدها - بسبب تفوقها - بالتدخل عندما ترغب، أينما وكيفما ترى.

فالحل هو إقامة مجلس معدل فى تكوينه مصرح له بإمكانية استخدام القوة للحفاظ على السلام والأمن الدوليين[٣] .

وحتى تنجح عملية الاصلاح لهذه المنظمة العالمية يجب تزويدها بالموارد الخاصة، كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوربى، وبجانب مساهمات الدول يسمح لهذه المنظمة بفرض ضريبة على بعض الأنشطة العامة مثل التجارة البحرية، وشبكات القمر الصناعى، وتغيير العملات، وتذاكر الطيران الدولية، ولا شك أن محصلة هذه الضرائب سوف تحقق للمنظمة أساساً مادياً قوياً يسمح بوضع برامجها فى مأمن من أغراض الدول، وتحتفظ الدول بالسيطرة على هذه الموارد من خلال الرقابة المالية فى الجمعية العامة[٤] .

---

[١] مجموعة باحثين، حوران فى عالم واحد، مرجع سابق، ص: ٣٦٥.

[٢] حسن نافعة، الأمم المتحدة فى نصف قرن، دراسة فى تطور التنظيم الدولى منذ سنة ١٩٤٥ (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون، ١٩٩٥) ص: ٣٠٤.

[٣] سعيد اللاوندى، وفاة الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص:٣٦٣

[٤] المرجع السابق، ص: ٣٦٤.

٤- تعزيز سيادة القانون الدولى

تمثل سيادة القانون أحد المؤثرات الحضارية الحاسمة فى كل مجتمع حر، وهى تميز المجتمع الديمقراطى عن المجتمع الأستبدادى، وتكفل الحرية والعدالة فى مواجهة القمع، وتعلى المساواة على التسلط، وتمكن للضعيف فى مواجهة الادعاءات غير العادلة للأقوياء، وهى — ناهيك بالمبادئ الأخلاقية التى تؤكدها — ضرورية لرفاهية المجتمع، سواء بصورة جماعية أم للأفراد داخله، وهكذا فإن احترام سيادة القانون يعد قيمة أساسية لأى جوار، وهى بلا شك مطلوبة فى الجوار العالمى[١] .

لقد تم تأكيد سيادة القانون، وفى الوقت نفسه تقويضها، وذلك بتهميش دور محكمة العدل الدولية، وشعرت الدول النامية — بصفة خاصة — بأن القانون الدولى مكرس لدعم التوسع الغربى، فقد تم وضعه فى أوربا بواسطة فقهاء قانونيين أوربيين لخدمة غايات أوربية وأمريكية مشتركة[٢] .

ولقد تعرضت مكانة المحكمة للتحدى نتيجة لأعمال الولايات المتحدة فى السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، كما تعرضت لتحديات أخرى فى بداية القرن الحادى والعشرين. فلكى يتم إنفاذ القانون الدولى والقيم الأخلاقية التى يحميها ينبغى أن يكون هناك منبر له مصداقية يعمل به أشخاص يتمتعون بمكانة رفيعة، واستقلال ونزاهة، ويكونون راغبين وقادرين على أن يقضوا فى الشؤون الخطيرة التى تعرض أمامهم، وفى غياب مثل هذا المنبر فإن حرية المناورة السياسية تتعاظم، كما أن

[١] مجموعة من الباحثين، جيران فى عالم واحد، مرجع سابق، ص: ٣٢٥.

[٢] المرجع السابق، ص: ٣٢٨.

تفسيرات القانون الدولى التى تخدم المصالح الذاتية قد يتم فرضها من جانب واحد فى مجلس الأمن وغيره[١] .

فالقانون الدولى العام مثلا ينص على تأمين المبعوثين على أنفسهم وذويهم حتى يعودوا سالمين، وينص على احترام سفراء الدول المتحاربة بل وحمايتهم حتى يرجعوا إلى بلادهم، وبرغم ذلك يتعرض رعايا الدول وسفراؤها فى حالة الأمن والسلم لمضايقات بل للحجز والمطاردة فى أحيان كثيرة دون أن تحول من وقوع الأذى لهم نصوص القوانين الدولية، ودون أن يهتم أحد بما ينص عليه القانون الدولى[٢] . هذا إلى جانب ما يحدث على مستوى الجماعات .

إن ما يريده العالم محكمة تثق فيها الأمم، مكونة من رجال قضاء ليس غير، تدفع لهم أجور مناسبة، وليس لهم وظيفة أخرى، ويكرسون كل وقتهم للنظر فى القضايا الدولية والحكم فيها باستخدام المناهج القضائية وبإحساس من المسئولية القضائية. وللمحكمة ولاية قضائية فقط حيث تتفق الأطراف المتنازعة على الالتزام بقراراتها.

لقد تعرضت مكانة المحكمة للتحدى نتيجة لأعمال الولايات المتحدة وفرنسا فى الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، فى نيكاراجوا وأستراليا ونيوزيلندا بشأن التجارب النووية، وكان ذلك بمثابة لطمة خطيرة لسيادة القانون على الصعيد العالمى[٣] .

---

[١] المرجع السابق، ص: ٣٣١.

[٢] صابر عبد الرحمن طعيمة، الإسلام والثورة الاجتماعية (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، بدون) ص: ٢٩٤.

[٣] مجموعة من الباحثين، (ترجمة) ، جيران فى عالم واحد، مرجع سابق، ص: ٣٣٤.



نتائج البحث

نتائج البحث

١- إذا كان مكيافيللى قد رأى لاستتباب النظام السياسى أن على الأمير أن يتلون ويتحول من صولة الأسد إلى مكر الثعلب، وإذا كان هوبز قد رأى فى البشر غرائز الذئاب، وأهمها أن يفتك بعضها ببعض[١]، وإذا كانت البراجماتية ترى أن صحة الفكرة تعتمد على ما تؤديه من نتائج عملية ناجحة فى الحياة[٢] فإن أمريكا تطبق ذلك كله الآن ، فهى تمجد سياسة استعباد الشعوب وذلك عن طريق القتل والتخريب لا من أجل شئ إلا من أجل الهيمنة الاستعمارية والسيطرة الاقتصادية.

٢- إذا كان اللجوء إلى القوة يجب ألا يتم إلا بعد استنفاذ الوسائل السلمية كافة، ويكون الهدف منه استتباب النظام والعدالة، فإن العالم قد شهد فى أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادى والعشرين صراعاً وقسوة ومذابح على يد القوات الأمريكية لم يشهدها فى الحرب العالمية الأولى والثانية.

ولقد اعتمدت أمريكا فى سبيل تحقيق ذلك على تفوقها التكنولوجى والعسكرى واستعملت البطش العسكرى لإخضاع الشعوب ولم تتورع عن إبادة السكان إبادة جماعية، ولا شك أن هذه الأساليب الاستعمارية القمعية قد تركت آثارها المدمرة على دول العالم كله.

٣- لقد فات الأمريكان - وقد صرفهم الجشع عن كل تفكير آخر غير الاستعمار والاستغلال أن ما يحدث الآن على مسافات بعيدة لا يقل خطورة عما يحدث على مسافات قريبة، فاستخدام الأسلحة المحظورة فى دولة معينة قد يؤدى إلى سرطانات لسكان دولة

---

[١] احمد سويلم العمرى، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص: ٢٦٢.

[٢] محمد مهران، مدخل إلى الفلسفة المعاصرة، مرجع سابق، ص: ٤١.

مجاورة، ونقص المحاصيل فى دولة قد يؤدى إلى المزيد من الجوع فى دولة ثانية، والركود الاقتصادى فى دولة يمكن أن يهمر الوظائف فى دولة أخرى، والصعوبات الاقتصادية فى دولة أخرى، والصعوبات الاقتصادية فى دولة قد تؤدى إلى كراهية سكانها لدولة ثرية قد تكون بعيدة عنها، وللأسباب نفسها فإن النشاط الاقتصادى فى دولة يمكن أن يحمى العمالة فى دولة معينة.

٤- لقد كان القادة الأمريكان يؤكدون فى مناسباتهم العامة ومؤتمراتهم عزمهم على إنشاء عالم جديد يسوده السلام والديمقراطية ويمتاز باحترام حقوق الدول الصغيرة، والمساواة بين الأفراد على اختلاف نحلهم ومللهم وتوفير الرزق والعمل للجميع، ويمكن التساؤل هنا: هل تصرفات أمريكا فى العالم الآن تعمل على القضاء على الارهاب وعلى الضنك وعلى تخليص البلدان التى احتلتها من الديكتاتورية؟ إن الجواب واضح جداً فى بقاء القوات الأمريكية فى العراق، وفى تعزيز هذه القوات يوماً بعد يوم، وفى تخطيطها لإشعال نيران حرب أهلية تنذر بأبشع مصير للشعب العراقى.

٥- أكد القادة الأمريكان قبل الحرب العراقية أن هدفهم يقتصر على تخليص الشعب العراقى من قيادته الديكتاتورية فقط، وأن سياستهم لا ترمى إلى حكم العراق إلى أجل غير مسمى، ولكن الواقع قد أكد غير ذلك تماماً فقد عملوا على الانتقام من الشعب العراقى وعلى تعذيبه واعتقاله والتنكيل به، وإفقاره، وتفكيك أوصال العراق بوصفها دولة مستقلة لها سيادتها وشخصيتها المستقلة.

٦- إن الحرب الأمريكية على العراق بعدت تماماً عن الهدف الذى قامت من أجله لقد ذهبت إلى أبعد ما يتصوره إنسان من صور الفتك والتدمير، واندلعت نيرانها فأحرقت الأخضر واليابس، واتسعت رقعتها وشدة بطشها وكوارثها التى انتابت المدنيين الأمنين فى مدنهم وديارهم وحقولهم بقدر ما انتابت العسكريين.

٧- إن الصراع الأمريكى فى العراق استمرار - لايكل ولا يفتر- لخطة محكمة للسيطرة والهيمنة على العالم والاستئثار بثرواته الاقتصادية، وهو حلقة من حلقات السلسلة الارهابية الأمريكية، وسيعقبها غيرها فى نطاق أوسع وأبشع ما لم يضع ساسة العالم حداً لهذا التسلط والتعطش للانتقام والاستعمار.

٨- إن اتجاه الصراع الأمريكى الآن يختلف عنه فى بدء نشوبه فتجنيد عشرات الآلاف من الجنود الأمريكيين وغيرهم من الجنسيات الأخرى، واشتغال الآلاف مثلهم رجالاً ونساءً وراء الجبهة بأعمال التموين والتدريب والتسليح، وانتقال الجيوش من قارة إلى أخرى وشقهم البحار وجوبهم المحيطات فى سبيل إشعال حرب لا يعلم مداها إلا الله قد أشعر الأمم المحايدة وغير المحاربة بخيبة أمل فى تحقيق أدنى قدر من المثل السياسية العليا، كما أكد لهذه الأمم أن سياسة الكيل بمكيالين هى السياسة المطبقة فعلاً، وأن فكرة السلام الدائم أو على الأقل طويل الأجل هى فكرة أفلاطونية.

٩- لقد أريقت دماء عشرات الآلاف من البشر فى سبيل تحقيق الديمقراطية الزائفة والعدالة الدولية فى الظاهر والأطماع الاستعمارية فى الواقع، ولا شك فى أن الاصلاح السياسى والاجتماعى من اختصاص الشعوب، وأن بناء عالم جديد من اختصاص مختلف الأمم كبيرها وصغيرها، ذلك أن الشخصية الدولية لها احترامها ومكانتها فى العالم لا فرق بين دولة وأخرى.

١٠- لقد أسرفت حكومات الدول الصغيرة فى التضحيات لمساعدة أمريكا فى صراعها ضد حاكم العراق السابق، كما أسرفت فى تفاؤلها، وكيف لا تسرف فى التضحيات وتقدم المال والخدمات وتمهد لجيوش أمريكا والدول المتحالفة معها طريق النصر وقد وعدها قادة هذه الدول بانتهاء عهد الطغيان بهزيمة هذا الديكتاتور، وكيف لا تقدم الدول الصغيرة والدول المنكوبة على مذابح النصر دماء أبنائها وأموالها وثرواتها وكل ما

تملك وقد نادى الساسة المسئولون بدول التحالف بحماية استقلال هذه الدول وسلامة أراضيها، وإرساء مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان؟

وأمريكا لا تريد مما تعلنه من مبادئ خلابة إلا خداع الشعوب، فالديمقراطية وحقوق الإنسان لمغالطة الشعوب المنكوبة وابتزاز أموالها، بل تتخذ من هذه المبادئ ذريعة للاعتداء على الغير باسم نشرها.

وكأن أمريكا وحلفاءها لا يعلمون أن هناك حقوقاً سياسية لا تقوم للديمقراطية بدونها قائمة منها حق الشعوب فى اختيار شكل الحكومات التى تحكمها.

١١- إن الحرب التى تشعلها أمريكا لن تنتهى ما لم تقلع هى عن أطماعها الاستعمارية وعن سياسة التسلط والسيطرة على موارد الدول بغير حق وتضييق الخناق على من تخشى أن ينافسها فى ميادين القوة العسكرية والاقتصادية.

١٢- إن الحكومات شأنها شأن الأفراد تحتاج إلى تهذيب سياسى وقانونى حتى تتشرب بروح المحافظة على النظام فى جماعة الدول المتمدينة، ولتصبح علاقاتها ومعاملاتهاقائمة على أسس من العدل واحترام حقوق الغير، ولا عبرة فى ذلك بأن تكون دولة قوية وأخرى ضعيفة أو إمبراطورية ضخمة ذات حول وسلطان ودولة ناشئة تنشد الحرية والاستقلال، فالمفروض أن يرفرف عليها جميعاً بأجنحته العريضة نظام لا يفرق بينها فى المعاملة. فلا تتخذ الدولة القوية من جيشها ومعداتها وعتادها الحربى ذريعة تسهل الاعتداء على الآخرين، والنيل من دولة أخرى اختلفت معها، أو عجزت عن انتزاع امتياز منها والسيطرة على مواردها، والاستيلاء على أراضيها.

١٣- إذا أراد العالم أن يرسم طريقاً إلى السلم الحقيقى، فإن هذا السلم لن يتحقق إلا فى جو من الأمن والاخلاص الكامل والثقة المتبادلة والتفاهم المشترك بين الحكومات.

ومن الواضح أن هذا الهدف لن يتحقق إلا إذا بذل كل حاكم قصارى جهده لتحقيقه لشعبه أولاً، ثم يتطلب الأمر بعد ذلك تعاوناً عالمياً يقوم على أسس وطيدة وثابتة.

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية

١- أحمـد سـويلم، العمـرى، العلاقـات السياسـية الدوليـة، فـى ضـوء القـانون الـدولى العـام (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٥)

٢- أحمد فؤاد رسلان، نظرية الصـراع الـدولى، دراسـة فـى تطـور الأسـرة الدوليـة المعاصـرة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦)

٣- أحمد محمود صبحى، فى فلسفة الحضارة، الحضـارة الاغـريقيـة (الإسـكندرية: مؤسسـة الثقافة الجامعية، ب ت)

٤- أرسطو، السياسة، ترجمة أحمد لطفى السيد (القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٤٧)

٥- إرنسـت بـاركر، النظريـة السياسـية عنـد اليونـان، ترجمـة لـويس اسـكندر (القـاهرة: مؤسسة سجل العرب، ١٩٦٦)

٦- إسماعيل صبرى عبدالله، العرب والعولمة (بيروت: مركز دراسات الوحدة، ١٩٩٨)

٧- إسماعيـل صـبرى مقلـد، نظريـات السياسـة الدوليـة، دراسـة تحليليـة مقارنـة (الكويـت: مطابع، مقهوى، ١٩٨٢).

٨- بطرس غالى، محمود خيرى عيسى، المدخل فى علـم السياسـة (القـاهرة: مكتبـة الانجلـو المصرية، ١٩٧٩)

٩- بـول سـالم، الولايـات المتحدة والعولـة، مقـال ورد بكتـاب العـرب والعولـة، ضـمن بحـوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: مـركـز دراسات الوحدة، ١٩٩٨)

١٠- توينبى، العالم والغرب، ترجمة عبد الواحد الانبابى، مراجعة صالح جـودت (القـاهرة: مكتبة الانجلو، ١٩٦٢)

١١- جرج كاشمـان، لمـاذا تنشـب الحـروب؟ جـ١، ٢، ترجمـة أحمـد حمـدى محمـود (القـاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦)

١٢- جلال يحيى، تاريخ العلاقات الدولية فى العصور الحديثة (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢)

١٣- حسن بكر، الموارد كأحد مصادر الصراع الدولى، (القاهرة، بدون، ١٩٩٩)

١٤- حسن فتح الباب، المنازعات الدولية ودور الأمم المتحدة فى المشكلات المعاصرة (القاهرة،

عالم الكتب، ١٩٧٦)

١٥- حسن نافعة، الأمم المتحدة فى نصف قرن، دراسة فى تطور التنظيم الدولى منذ سنة ١٩٤٥ (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون، ١٩٩٥)

١٦- حسنين توفيق إبراهيم، النظام الدولى الجديد فى الفكر العربى، قضايا وتساؤلات (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢)

١٧- رمزى زكى، أزمة الديون العالمية والامبريالية الجديدة، الاليات الجديدة لإعادة احتواء العالم الثالث، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨٦، أكتوبر ١٩٨٦.

١٨- رمزى زكى، الديون والتنمية (القاهرة: المستقبل العربى، ١٩٨٥)

١٩- زهير الكرمى، العلم ومشكلات الإنسان المعاصر (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨)

٢٠- سعيد اللاوندى، وفاة الأمم المتحدة، أزمة المنظمات الدولية فى زمن الهيمنة الأمريكية، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)

٢١- صابر طعيمة، الإسلام والثورة الاجتماعية (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، بدون)

٢٢- صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الافريقى (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢)

٢٣- عبد الخالق عبدالله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩)

٢٤- عبد الرحمن خليفة، أيديولوجية الصراع السياسى (الإسكندرية: دار النهضة العربية، ١٩٧٢).

٢٥- عبد الرحمن خليفة، فى الفكر السياسى (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٦)

٢٦- عبد الرحمن خليفة، مقالات سياسية (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥)

٢٧- عبدالله أحمد أبو راشد، العولمة فى النظام العالمى والشرق أوسطية، (اللاذقية: دار الحوار والنشر والتوزيع، ١٩٩٩)

٢٨- على الدين هلال، النظام الدولى الجديد، الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، عالم الفكر، الكويت، المجلد ٢٣، العدد ٣، ٤، ١٩٩٥)

٢٩- على عبد المعطى محمد، الفكر السياسى الغربى (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٠)

٣٠- عمرو عبد الكريم، العولمة، عالم ثالث على أبواب قرن جديد (القاهرة: دار المنار الجديدة للنشر والتوزيع، ١٩٨٨)

٣١- مايكل تانزر، التسابق على الموارد (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١)

٣٢- مجموعة من الباحثين (ترجمة) جيران في عالم واحد، مراجعة عبد السلام رضوان (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، ١٩٩٥)

٣٣- محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٥٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢.

٣٤- محمد طه بدوي، النظرية السياسية، النظرية العامة للمعرفة السياسية (الإسكندرية: المكتب المصري الحديث، ١٩٦٧)

٣٥- محمد طه بدوي، محمد طلعت الغنيمي، دراسات سياسية وقومية (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٦٣)

٣٦- محمد علي أبو ريان، تاريخ الفكر الفلسفي، جـ١، الفلسفة اليونانية من طاليس إلى أفلاطون (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٠)

٣٧- محمد علي محمد، علي عبد المعطي محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٤)

٣٨- محمد محروس إسماعيل وآخرون، مقدمة في الاقتصاد (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٢)

٣٩- محمد مهران، مدخل إلى الفلسفة المعاصرة (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٢)

٤٠- مصطفى النشار، ضد العولمة، (القاهرة: دار قباء، ١٩٩٩)

٤١- منير بدوي، تحليل الصراع السياسي (القاهرة، بدون، ١٩٩٩)

٤٢- هاري ماجدوف، الامبريالية: من عصر الاستعمار حتى اليوم (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١)

٤٣- هانس بيتر مارتيني، هارالد شومان، فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، ٢٣٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨)

٤٤- هربرت أ. شيللر، المتلاعبون بالعقول، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦)

٤٥- يوسف محمد رضا، دراسات في الاقتصاد السياسي (بيروت: منشورات المكتبة العصرية، بدون)

ثانياً: المراجع الأجنبية

1-Bendix R. and Weber M., An Intellectual Portrait (New York: Doubleday, 1960).

2-Bercovitch, social conblicts and third parties strategies of conflict Resolution, Boulder (Colorado: West view Press, 1989).

3-Combs J., and Nimmo D, A Primer of politics (New York: Macmillan Publishing Campany, 1948)

4-Duverger M., the study of politics, trans. By Robert wagoner (London: Nelson, 1976)

5-Ebenstein W., Great Political thinkers CIllnois: Dryden Press, 1969)

6-Fink, some Conceptual Difficulties in the theory of social confilict, Journal of Conflict Resolution, 1968.

7-Holsti K., Peace and war Armed conflicts and International order (1648-1989) (Cambridge: Cambridge, U.P.U.K., 1990)

8-International Encyclopedia of the Social sciences (New York: the Macmillan, 1986)

9-Raphael, D., Problems of political Philosophy (London: the Macmillan press, 1976)

10-Russell B., Political Ideals (London: Unwin Books, 1966)

11-Russell B., Power Anew social Analysis (London: Allen and Unwin Ltd, 1983)

12-Sabine, G.and Thomas thrson, Ahistory of political theory, Fourth edition (Tokyo: Holt saunders, 1981)

13-Watt, K., Principles of Enviornmental science (New York: McGraw Hill, 1973)

14-Weber M., on Law in Economy and society (Cambridge: Harvard University Press, 1954)

المحتويات



رقم الأيداع بدار الكتب والوثائق المصرية
١٦٤٧ /٢٠٠٥
I.S.B.N 977-393- 010- 6

مكتبة بستان المعرفة
لطباعة ونشر وتوزيع الكتب
كفر الدوار - الحدائق - بجوار نقابة التطبيقيين
☎ ٠٤٥/٢٢٢٤٢٢٨ الإسكندرية: ٠١٢٢٣٥٢٤٨١٤ & ٠١٢١١٥١٢٣٧